

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٠١

الثلاثاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/72/840)

مشروع قرار (A/72/L.62)

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ميسرينا: السفيرين كاي ساور، ممثل فنلندا، وسيم سامي بحوث، ممثلة الأردن.

وأود أيضا أن أنوه بالعمل الذي تضطلع به الدول الأعضاء في هذه العملية - بواسطة الدبلوماسيين هنا في نيويورك والوفود التي أتت من عواصمها. وإذ نؤشك على اعتماد آخر مشروع قرار بشأن الاستراتيجية، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، أود التأكيد مرة أخرى أن الاستراتيجية العالمية ليست حلا عالميا. فهذه الوثيقة ليست وصفة سحرية وهي قطعا ليست كتابا مختوما. وما ذلك إلا لأن الإرهاب ظاهرة معقدة جدا، فهو لا يرتبط بأي بلد أو دين أو عرق، ويتغير تبعا لتغير الفصول أو الشهور أو السنوات أو الموقع الجغرافي أو الجماعة الإرهابية. ولذلك السبب فلن ينجح أبدا أي نهج يقوم على حل واحد لجميع الحالات وهو ما لم تسع الاستراتيجية إليه للسبب نفسه. صحيح أنفرادى الدول ستتصدى للإرهاب بالطريقة الملائمة لها، إلا أنه ليس ثمة بلد محصن من الإرهاب. وبالمثل،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): على النحو المشار إليه في رسالتي المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنبت في مشروع القرار A/72/L.62 مباشرة بعد أن ألقى بياني، وتليه بعد ذلك مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

هذا هو الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويدل مستوى النشاط والمشاركة التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية على أن الاستراتيجية لا تزال أكثر أهمية أكثر من ذي قبل.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1819744 (A)



الإصلاح التي أطلقها الأمين العام، أصبح لدينا مكتب جديد لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة، ما يعني وجود جهة واحدة يلجأ الناس إليها. ويتولى المكتب مهام التنسيق التي تشد الحاجة إليها.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة من بياني فهي أقرب إلى التحذير، إذ لا يمكننا التقليل من شأن التهديدات التي نواجهها، وقد اطلعنا جميعا على التقارير. لقد دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وفقد الكثير من الأراضي التي كان يسيطر عليها وأصبح في موقف أضعف بكثير الآن مما كان عليه عند استعراضنا للاستراتيجية آخر مرة (انظر A/71/PV.94). ولئن كانت هذه معركة تقليدية لتسنى لنا القول أن تنظيم الدولة الإسلامية قد مني بخسارتها. ولكن هنا تكمن المسألة: فالإرهاب لا علاقة له بالحرب التقليدية أبدا. وقد برهن تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لهما أنها ليست تهديدات أمنية تقليدية، لأنها تستخدم أساليب لا يمكننا تصورها إلا في أسوأ الكوابيس وأحلامنا المزعجة. وقد ضربت تلك الجماعات بعرض الحائط سائر القوانين الإنسانية، وأثبتت قدرتها على التكيف مع جميع السياقات والأوضاع الجديدة.

ولذلك، فلا يسعنا التهاون إزاءها، لأن الخطر سيستمر ويتغير بمضي الوقت كما في السابق، وسوف تستحدث ديناميات وتكنولوجيات وتهديدات جديدة. وبالمثل ستتاح فرص جديدة أيضا للحلول. ويتعين علينا التغلب على كل ذلك وأن نعمل معا. ويتعين علينا أن نقارن ونقابل الأشياء ببعضها بعضا، فضلا عن تجميع قدراتنا وخبراتنا. ولا بد لنا من إرسال رسالة قوية تؤكد فيها رفضنا للإرهاب الدولي.

فأي مكان أفضل لإرسال تلك الرسالة من هذه القاعة؟ وهنا في الجمعية العامة، فإن لأي من الدول الأعضاء صوتا قد يتطلب عمليات مطولة أحيانا - ويعلم الخبراء هنا ما أعنيه بالضبط - غير أن النتائج التي نتوصل إليها تتسم بالشرعية

فليس لأي منفرادى الدول حل أحادي لجميع التحديات التي يثيرها الإرهاب. وهذا ما يجعل التعاون الدولي أمرا حيويا. وسوف نزداد قوة إذا عملنا معا وهذا ما تتيحه لنا الاستراتيجية. وتحدد الاستراتيجية أهدافنا المشتركة وتمكننا كذلك من تحديد الأولويات، فضلا عن أنها تمنحنا رؤية شاملة للمستقبل. وبالمثل، فإن تقرير الأمين العام (A/72/840) والمناقشة العامة اليوم في الجمعية يمثلان أداتين قيمتين أخريين. فهما تمكننا من وضع أصابعنا في موضع الداء، وكذلك التعلم من الخبرات الوطنية والاستماع إلى آراء وشواغل بعضنا بعضا.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود التطرق إليها اليوم بالصلة بين الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب. فلا يمكننا غض الطرف عن هذه المسألة، بل يتعين علينا التصدي لها بصورة مباشرة. وأقول بكل صراحة أن دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب معقد وملتبس، إذ لم يكن ثمة وجود لهذه الظاهرة عند توقيع ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تعين على المنظمة أن تتكيف عليها وعلى وجه الاستعجال أيضا. وقبل ١٧ عاما تقريبا وعلى بعد بضعة أميال من هنا وقع حدث غير مجرى تاريخنا. ولم تكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بداية للإرهاب إلا أنها كانت، على ما أعتقد، المرة الأولى التي يدرك فيها العالم حقا مدى حجم هذا الخطر. وما زلنا نعمل منذ ذلك الحين على إيجاد الدور الملائم للأمم المتحدة في مكافحته، مع تحقيق التوازن المطلوب في الخطوات التي نتخذها.

وتتعين علينا مساعدتها في هذا المسعى، والواقع أن تلك الحاجة لا تزال قائمة. وتسعى العديد من الدول الأعضاء حقا إلى دعم الأمم المتحدة. ويضطلع إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ببعض الأدوار الهامة للغاية من بناء قدرات المجموعات الشباب ومنع التطرف العنيف إلى وضع مبادئ توجيهية عملية للسلطات الوطنية. وعلاوة على ذلك يستمر إنجاز العمل في إطار نظامنا بغرض التطوير وزيادة الفعالية. وبفضل مبادرة

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الميسرين وفريقيهما المتفانيين، وأعرب عن تقديري للعمل الدؤوب المبذول في مشروع القرار A/72/L.62 وتدرك إسرائيل الجهود الكبيرة التي بُذلت في هذه العملية، وتسلم بالمفاوضات الصعبة للغاية التي استمرت على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وقد شاركنا في جميع جلسات المفاوضات واجتماعاتها مثلما فعلنا قبل عامين، عند تفاوضنا على الاستعراض السابق لاستراتيجية مكافحة الإرهاب.

وأود أن أذكر الجمعية بأن القرار ٢٩١/٧٠ قد أخذ قبل عامين في الاعتبار شواغل جميع الوفود عدا واحدا منها - هو وفد بلدي. وأوضحنا قبل عامين وبما لا يدع مجالاً للشك عدم قبولنا للفقرة الثالثة والثلاثين من الديباجة لأنها بمثابة تبرير للإرهاب وتستثني بلداً واحداً (انظر A/70/PV.110). وبالتالي، نأينا بأنفسنا من الفقرة الثالثة من ديباجة القرار ٢٩١/٧٠ قبل عامين. ونسجل في المحضر الرسمي اليوم مرة أخرى أننا ننأى بأنفسنا عن الفقرة السادسة والثلاثين المماثلة من ديباجة مشروع القرار هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للموقف قبل البت في مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.55 المعنون "استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.62 (القرار ٢٨٤/٧٢)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير سيما سامي بحوث، ممثلة الأردن، وكاي ساور، ممثل فنلندا، اللذين أبديا، خلال مشاركتهما في تيسير المشاورات غير الرسمية، قدرة وصبرا عظيمين في إجراء المناقشات والمفاوضات

بينما يكون صوتنا مدويا. وعليه، أود أن أشكر الجميع على حضورهم هنا اليوم. ولنكفل تنفيذ الاستراتيجية في الميدان، ولتتحد أصواتنا معا ضد الإرهاب.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.55 المعنون "استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب". ولأجل ضمان حسن سير الإجراءات والاستفادة من الزخم الذي حققه توافق الآراء بشأن مشروع القرار، أدعو جميع الوفود الراغبة في تعليل مواقفها إلى أن تفعل ذلك في البيانات التي ستدلي بها في هذه المناقشة. ونشرع الآن في البت في مشروع القرار.

وقبل إعطاء الكلمة لتعليل الموقف قبل البت في مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي أن يوجه مشروع القرار بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/72/L.62) الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وألا يصبح وسيلة أخرى لانتقاد إسرائيل في محافل الأمم المتحدة دون وجه حق. ولن تقبل الولايات المتحدة الإشارة الانقسامية إلى الاحتلال الأجنبي في الفقرة السادسة والثلاثين من ديباجة مشروع القرار. وتؤدي هذه الإشارة إلى الاحتلال الأجنبي إلى تبرير الأعمال الإرهابية غير المقبولة تحت أي ظرف من الظروف، وتقوض الحق المشروع للدول الأعضاء في الدفاع عن نفسها. وعليه، تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن توافق الآراء على الفقرة السادسة والثلاثين من ديباجة مشروع القرار. ويجب علينا رفض جميع الأعمال الإرهابية وليس أن نختار أو نميز بين أي الأشكال والمظاهر تبدو إجرامية أو غير مبررة، فليس ثمة مبرر للإرهاب.

كان من دواعي تشجيعنا أن نلاحظ أن الدول الأعضاء بالرغم من الاختلافات في وجهات نظرها، عملت معا من أجل تحقيق هدف مشترك. إن النتائج التوافقية لاستعراض الاستراتيجية العالمية أمر بالغ الأهمية وقيم للغاية. وأود أن أبرز بعض السمات الرئيسية للعملية التشاورية.

فبعد تعييننا في العام الماضي، شرعنا في التشاور مع الوفود بشأن مواقفها العامة. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل عقدنا عدة اجتماعات ثنائية مع البعثات والمجموعات الإقليمية من أجل تحسين فهم أولوياتها وشواغلها ومواقفها. وعقدنا الجلسة غير الرسمية الأولى في ١٥ أيار/مايو، بعد مفاوضات مكثفة جرت على مستوى الخبراء. ووضع نص القرار ٢٨٤/٧٢، المعروض علينا اليوم، في صيغته النهائية وقدم إليكم في يوم الجمعة الأسبوع الماضي، سيدي الرئيس.

وركزت خطوتنا الأولى في العملية على إعادة هيكلة مشروع القرار من أجل جعله متسقا ومنطقيا على نحو أكبر. ونقدر كون هذا التغير التقني لقي قبولا حسنا من الدول الأعضاء، وأن مشروع القرار الآن يعكس بشكل أفضل هيكل الاستراتيجية العالمية الأولية وركائزها الأربع. ونأمل أن يساعد هذا التعديل العملي عمليات الاستعراض في المستقبل يجعله مشروع القرار دليلا هاما للدول الأعضاء في جهودها الدولية لمكافحة الإرهاب.

وبما أن هذا مسعى مشترك، أود الآن أن أسلم مقاليد الأمور للميسرة المشاركة، السفارة بحوث، لإكمال بياننا المشترك. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئها وأتمنى لها عيد ميلاد سعيدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشارك ممثل فنلندا بتقديم التهنية لممثلي الأردن.

المعقدة بشأن مشروع القرار. وأشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في التوصل إلى اتفاق على القرار.

ونستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد ساور (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إسنادكم إلي وزميلي الميسرة المشاركة، السفارة سيما سامي بحوث، الممثلة الدائمة لمملكة الأردنية الهاشمية، المسؤولية الهامة عن تيسير الاستعراض السادس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بالنيابة عنكم. لقد كانت هذه عملية طويلة وعصيبة ولكنها أيضا مثيرة للاهتمام وهامة أبرزت الدور البالغ الأهمية للجمعية العامة في توحيد صفوف المجتمع الدولي في مكافحة خطر الإرهاب الدولي. وبصفتنا الميسرين المشاركين نود، السفارة بحوث وشخصي، أن نشكر جميع الوفود على جهودها القيمة للغاية ومرونتها وتفانيها في هذا الموضوع البالغ الأهمية. وكان هذا مسعى مشتركا. ويشكل تعاون الجمعية والأمم المتحدة وتصميمهما المشترك ووحدهما وتضامنهما السبيل الوحيد للعمل من أجل دحر آفة الإرهاب. وكان هذا الاستعراض الأول الذي أجري بعد إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام، ووكيل الأمين العام فورونكوف ومكتب مكافحة الإرهاب على تقديمهم الدعم التقني القوي إلى عملية التيسير التي قمنا بها.

وكما ذكر الأمين العام في ربيع هذا العام في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (A/72/840)، فإن الإرهاب يشكل حاليا أحد أكبر التحديات في عصرنا. فما من بلد بمنجى من خطر الإرهاب، وما من بلد بمفرده بوسعه التصدي للتحدي. كما أبرز الأمين العام حقيقة أن الإرهاب وضرورة إيجاد سبل فعالة لمكافحته، هي فعلا إحدى المسائل التي توحيد صفوف المجتمع الدولي بأسره. وبصفتنا الميسرين المشاركين، فإننا نتفق تماما مع رأي الأمين العام. وخلال عملية التيسير،

سنتين والإبقاء عليه. كما تم التوصل إلى حلول توفيقية بشأن العديد من المسائل الهامة، بما في ذلك انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومكافحة تمويل الإرهاب، ودعم ضحايا الإرهاب ومكافحة الخطاب الإرهابي.

وبما أن جميع الدول الأعضاء متفقة على أن الأمم المتحدة هي المنبر العالمي الوحيد للنهوض باستجابتنا المتعددة الأطراف لظاهرة الإرهاب، فقد كان من الضروري ضمان أن يعترف القرار ٢٨٤/٧٢ بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. وبصفتنا الميسرين والدول الأعضاء، فإننا نشاطر الاقتناع نفسه بأن إنشاء المكتب يمثل فرصة حسنة التوقيت لتوحيد وتنسيق أعمالنا بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وفعالية. ولا بد من القول إن العملية الشاملة كانت مكثفة وتبدو بلا نهاية، لكن الدول الأعضاء نجحت في نهاية المطاف في إدخال تحديثات هامة على مشروع القرار. لقد أدرجنا ٢٩ فقرة جديدة، وأدخلنا تعديلات على ١٥ فقرة وحذفنا خمس فقرات.

ويشكل التهديد الذي يمثله الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف اعتداء مباشرا على ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهو في الواقع اعتداء على البشرية، ويؤدي إلى تقويض جهودنا الجماعية الرامية إلى صون السلام والأمن، وتشجيع التنمية المستدامة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتقديم المعونة الإنسانية الحيوية. إن حماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب، ليسا مجرد مسألة قائمة على المبدأ. إنما هما ضروريان لشرعية تدابير مكافحة الإرهاب وكفاءتها. وحينما نعجز عن التمسك بالقيم التي توحدنا، فإننا نؤجج المظالم التي يمكن أن تؤدي إلى الإرهاب. ونود أن نشكر جميع الوفود على جهودها القيمة للغاية وتفانيها في هذه المسألة الأساسية. ويوجه توافق الآراء على مكافحة الإرهاب رسالة مدوية بشأن وحدة الجمعية العامة وتضامنها ويدل على أنه

السيدة بحوث (الأردن) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشاطر زميلي السفير ساور، الممثل الدائم لفنلندا، توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تكليفنا بالمهمة الهامة لتيسير الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبصفتنا الميسرين، وإدراكا منا دائما لتعقيد وإلحاح خطر الإرهاب والحاجة الماسة إلى العمل معاً كمجتمع دولي لمكافحة، فإننا حاولنا توجيه المفاوضات بحيث تعكس أكثر التهديدات والاتجاهات إلحاحا في المكافحة الدولية للإرهاب. وخلال قراءتنا الأولى، حددنا عددا من المواضيع التي تتطلب مناقشات أعمق من غيرها. وأجريت تلك المناقشات في مجموعات صغيرة بقيادة وفود مختلفة. وأبدت جميع الوفود تفانيا كبيرا في المناقشات والتزاما ثابتا بالتوصل إلى أساس مشترك، بالرغم من بعض الخلافات والجدال الزمنية القصيرة للغاية. ونعتقد أن العمل في مجموعات صغيرة أدى إلى تعزيز شفافية العملية وشموليتها. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لجميع الوفود التي قادت مناقشات المجموعات الصغيرة أو شاركت فيها وأن أشكرها شكرا صادقا على جهودها.

وناقشت المجموعات الصغيرة اللغة المتصلة بالمسائل المتعلقة بميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبناء القدرات وتوحيد هذه اللغة؛ والمجتمع المدني والمساواة بين الجنسين؛ والتصدي لتمويل الإرهاب؛ وضحايا الإرهاب؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطاب المضاد؛ والتهديدات والاتجاهات المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وركزت إحدى أهم المناقشات على منع التطرف المصحوب بالعنف كلما كان مفضيا إلى الإرهاب. وقضت الدول الأعضاء ساعات طويلة في مفاوضات بحسن نية في مسعى لإحراز تقدم بشأن لغة الاستعراض الخامس (القرار ٢٩١/٧٠). ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى حل توافقي بشأن تحديث اللغة المتعلقة بمنع التطرف المصحوب بالعنف. ولذلك تمت العودة إلى الحل الوسط الذي جرى التوصل إليه قبل

بين أشد الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي اليوم، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ تحرم الناس من التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة وتحدد هذه الأعمال السلامة الإقليمية للدول واستقرارها وتعرض الأمن الوطني والإقليمي والدولي للخطر، علاوة على أنها تزعزع استقرار الحكومات الشرعية والنظام الدستوري السائد في الدول ووحدة السياسية.

ومع ذلك، لا يمكننا المغالاة في التأكيد على مدى أهمية أن نضع في الاعتبار أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، وأن هذه الصفات ينبغي ألا تستخدم لتبرير الإرهاب أو اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب. وبالمثل، لا ينبغي مساواة الإرهاب بالنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية من أجل تقرير المصير وتحرير أوطانها. وينبغي أن نواصل شجب المعاملة الوحشية التي تتعرض لها الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، فهو أفظع أشكال الإرهاب، وأن ندين استخدام الدولة لسلطتها لقمع الشعوب التي تكافح الاحتلال الأجنبي ممارسة لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، أو معاملتها بوحشية. في هذا الصدد، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن كفاح الشعوب التي تروّج تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية من أجل تقرير المصير وتحرير الوطن لا يعدُّ إرهاباً.

وقد أكد الوزراء، خلال المؤتمر الوزاري الثامن عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في باكو في نيسان/أبريل، على سلامة وملاءمة موقف الحركة المبدئي بشأن الإرهاب. وأكدوا من جديد احترامهم لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود الدول الأعضاء في الحركة أن تغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أنه رغم انقضاء ١٢ عاماً منذ اعتماد الجمعية

يمكننا التغلب على أي خلافات قد تكون بيننا في جهودنا المتضافرة لدحر آفة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وبصفتنا الميسرين، فإننا ندرك أن الاستعراض السادس ليس مثالاً، ولكننا اتخذنا خطوات جماعية تقربنا من تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في مكافحة الإرهاب بفعالية. ولا بد أن تستمر حملتنا الجماعية، ويجب أن يبقى تركيزنا منصبا على ما يجمعنا، وليس على ما يفرق بيننا. وذلك هو السبيل الوحيد لضمان بنا عالم أفضل وأكثر أمناً وخال من الإرهاب. إنني متأكدة من أن جميع المجودين هنا يوافقون.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بالإدلاء بكلمة بالنيابة عن الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز أثناء هذه الجلسة العامة، التي اتخذنا فيها بتوافق الآراء القرار ٢٨٤/٧٢ الذي نحدد بمقتضاه استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

بداية، أود أن أعرب بالنيابة عن الدول الأعضاء في الحركة عن امتناننا وتقديرنا للممثلين الدائمين لفنلندا والأردن وفريقهما، بصفتهم ميسري عملية الاستعراض السادس، للشفافية والشمول اللذين أدارا بهما جولات المفاوضات الطويلة والمعقدة. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على تقريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/72/840) الذي أحطنا به علماً على النحو الواجب.

وتلتزم حركة عدم الانحياز التزاماً كاملاً بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعتبر تلك الآفة أحد أشد الأخطار والتهديدات التي نواجهها الآن جسامة على السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن نؤكد أن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بغض النظر عن دوافعه، وأياً كان مرتكبه ومتى وأينما ارتكب. إن الأعمال الإرهابية من

خلال الملاحقة القضائية، أو تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية حسب الاقتضاء، ومنع تنظيم الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها أو تمويلها ضد دول أخرى سواء من داخل أراضيها أو خارجها أو بواسطة منظمات موجودة في أراضيها. كما ينبغي لها الامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية على أراضي دول أخرى أو التحريض عليها، أو تمويلها، أو المشاركة فيها، وكذا الامتناع عن تشجيع القيام بأنشطة داخل أراضيها ترمي إلى ارتكاب هذه الأعمال، أو السماح باستخدام أراضيها لأغراض التخطيط لهذه الأعمال أو التدريب عليها أو تمويلها، أو توريد الأسلحة التي يمكن استخدامها في تنفيذ أعمال إرهابية في دول أخرى.

وتدين الدول الأعضاء في الحركة وتمتنع بشكل قاطع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم السياسي أو الدبلوماسي أو المعنوي أو المادي للإرهاب. وفي هذا السياق، نحض جميع الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على ضمان عدم انتهاك وضع اللاجئين أو أي وضع قانوني آخر من قبل مرتكبي أو منظمي أو ميسري الأعمال الإرهابية، وعدم الاعتراف بادعاءاتهم بوجود بواعث سياسية كأساس لرفض طلبات تسليمهم. وفي هذا الصدد، تدعو الدول الأعضاء في الحركة جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي الساري، إلى عدم توفير ملاذ آمن لمرتكبي الأعمال الإرهابية أو لأي شخص يدعم تلك الأعمال أو يعمل على تيسيرها أو يشارك فيها أو يشرع في المشاركة في تمويلها أو التخطيط لها أو التحضير لها، فضلا عن تقديمهم إلى العدالة، أو تسليمهم عند الاقتضاء استنادا إلى مبدأ التسليم أو المحاكمة، مع التشديد في الوقت نفسه على مساءلة المسؤولين عن الأنشطة الإرهابية أو المتورطين في ارتكابها أو تيسيرها.

إن تمويل الإرهاب أيضا مسألة مثيرة للقلق البالغ وتجب مكافحته بحزم. ونشدد في ذلك الصدد، على التزام الدول الأعضاء بمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية، وتجرم توفير أو

العامّة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بصفتنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، فيما يتعلق بواجبنا المشترك لمكافحة الإرهاب وبناء عالم يسوده السلام والرخاء لصالح أوطاننا وشعوبنا، وعلى وجه الخصوص، في سياق اليوم حيث نتعامل، ضمن أمور أخرى، مع خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو المنتقلين من مناطق النزاع إلى بلدان منشئهم أو إقامتهم، أو الذين ينتقلون إلى بلد ثالث.

ولذلك، نرى أن من المهم بصفة خاصة التصدي بشكل شامل للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. تبين الخبرة أن الجماعات الإرهابية تتغذى، من بين أمور أخرى، على اليأس والظلم والإحباط ونقص الفرص والحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية لتعزيز مخططاتها الإجرامية القائمة على الكراهية والتعصب والطائفية والتطرف. ويتمثل بعض ما يسمى بدوافع الإرهاب في الفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والتعصب والمنازعات على الصعد السياسية والعرقية والدينية، وفرض التدابير القسرية الانفرادية، والهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال وانتهاكات سيادة الشعوب والدول وسلامة أراضيها. يجب معالجة هذه الدوافع بصورة شاملة إذا أردنا القضاء تماما على آفة الإرهاب في الأجلين القصير والطويل. ولذلك، تدعو الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو شامل يتسم بالشفافية والتوازن وتقديم الدعم لجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للاستراتيجية.

وتعترف حركة عدم الانحياز اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على الإرهاب الدولي، وفي هذا السياق، نحض جميع الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها بمكافحة الإرهاب بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من

التأكيد على أن هذه المساعدة يجب أن تكون مصممة حسب الاحتياجات والحقائق المحددة للدول المعنية وينبغي أن تأخذ في الاعتبار أهمية الملكية الوطنية لزماد الأمور.

وفي الختام، فإن الدول البالغ عددها ١٢٠ دولة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز تود أن تعرب عن تضامنها الكامل مع البلدان التي عانت مؤخرًا من أعمال الإرهاب وتؤكد مجدداً على أهمية إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي تكمل الصكوك القانونية القائمة في هذا المجال. فلنعمل معا يدا بيد وبشكل حاسم ومنسق للقضاء على هذه الآفة الرهيبة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد أبابطين (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

على الرغم من اتخاذ المجتمع الدولي لخطوات هائلة في معركته المستمرة، فإننا نرى أن الإرهاب لا يزال يقوض رؤيتنا المشتركة المتمثلة في بناء عالم يسوده السلام والازدهار. يوفر لنا الاستعراض السادس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الفرصة لتجديد عزمنا الجماعي والثابت على مكافحة هذه الآفة. ومن هذا المنطلق، ترحب منظمة التعاون الإسلامي باعتماد القرار ٢٨٤/٧٢ بتوافق الآراء، كخطوة أخرى إلى الأمام لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونشكر الميسرين المشاركين، السفيرة بحوث ممثلة الأردن والسفير سوير ممثل فنلندا، وفريقهما المقتردر، على عملهم الدؤوب من أجل التوصل إلى نص قائم على توافق الآراء.

إن قرار اليوم يجسد شواغلنا إزاء بعض التهديدات الناشئة، ويقترح تدابير علاجية مناسبة. ويشدد على ضرورة معالجة جميع الأسباب المحلية والخارجية للإرهاب دون اتباع نهج انتقائي.

جمع الأموال لذلك الغرض من قبل رعاياها أو على أراضيها بأية وسيلة مباشرة كانت أو غير مباشرة، بنية استخدام تلك الأموال في القيام بأعمال إرهابية، أو علما بذلك الغرض.

كما نود أن نشير إلى الصلات المحتملة المتزايدة والمعترف بها بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتمويل الإرهاب، بما في ذلك غسل الأموال، ومن ثم، نؤكد على أهمية تعزيز التعاون وتنسيق الجهود في مكافحة تلك الأنشطة الإجرامية.

وتشدد حركة بلدان عدم الانحياز على أنه من الضروري التصدي للتهديد الذي يشكله الخطاب الإرهابي وأنه ينبغي في هذا الصدد أن يطور المجتمع الدولي فهما أفضل للكيفية التي يحفز بها الإرهابيون الأشخاص الآخرين لارتكاب أعمال إرهابية أو تجنيدهم، واستنباط وسائل أكثر فعالية لمجابهة الدعاية الإرهابية والتحريض والتجنيد، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت، في إطار الامتثال للقانون الدولي ذي الصلة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. وتود الدول الأعضاء في الحركة أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية اتباع نهج وقائي في هذا الكفاح الهام. ولا نشدد على أهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب فحسب، بل وتقديم مبادرات مبتكرة وفعالة ترمي إلى تقويض استراتيجية الجماعات المتطرفة والأيدولوجيات التي تشجع على العنف والتعصب، بهدف مكافحة الخطاب الإرهابي، وتشجيع التفكير النقدي في مجتمعاتنا بغية منع التطرف والتجنيد وتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولكل هذه الأسباب، فإننا نتطلع إلى مساهمات مكتب مكافحة الإرهاب في تحقيق قدر أكبر من الاتساق والفعالية في أنشطة مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة التي يمكن أن يقدمها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات، بناء على طلبها، مع

مقترحات عملية بشأن تعبئة الموارد من أجل مشاريع بناء القدرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

وتقر منظمة التعاون الإسلامي بزيادة تركيز القرار على معالجة جوانب وأبعاد محددة للتهديدات الإرهابية. ويشمل ذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتنقلهم ومحاكمتهم وإعادةهم إلى أوطانهم؛ وفعالية الإجراءات المتعددة الجوانب لمكافحة تمويل الإرهاب وصلته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والتدابير المستنيرة والعملية الرامية إلى مكافحة الخطاب الإرهابي والدعاية الإرهابية؛ وسبل التصدي للتهديدات الناشئة من خلال شبكة الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة، وعلى وجه التحديد وجود إطار قانوني دولي يتناول تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وزيادة المراقبة والتدابير الرامية للحيلولة دون حصول الإرهابيين على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل. ولا تزال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين للتصدي لتلك التهديدات الحقيقية والمحتملة بطريقة مركزة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

وتسلم منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا بالتهديدات التي يشكلها الإرهاب بالنسبة للنساء والشباب والأطفال، ويسلط القرار ٢٨٤/٧٢ الضوء على أهمية التصدي الفعال لتلك التهديدات. وفي هذا الصدد، نشدد على أن المشاركة المستمرة مطلوبة لتمكين المرأة والشباب من العمل كعوامل تغيير وصمود ممكنة، من أجل منع التطرف في مجتمعاتهم المحلية. وتشدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا على ضرورة حماية وصون حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، مع ضمان عدم إساءة الإرهابيين استخدام القواعد والمعايير المتفق عليها دوليا بشأن تلك الحقوق.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد على أننا يجب أن نبذل جهودا متضافرة وحازمة من أجل المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية والحركة للإرهاب والظروف المؤدية إلى انتشاره، بما في ذلك منع الاستخدام غير القانوني للقوة أو العدوان، وإنهاء الاحتلال الأجنبي، والتدابير القسرية الأحادية، والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويشدد القرار على ضرورة تعزيز التآزر والفعالية في عمل كيانات الأمم المتحدة المختلفة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي على ضرورة أن نعزز شفافية وتنسيق أنشطة كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وضرورة تجنب الازدواجية. وبينما تدعم المنظمة الاتساق المؤسسي في جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، فإننا نؤكد أيضا على ضرورة التواء مع ولايات مختلف أجهزة وكيانات الأمم المتحدة. وتنوّه منظمة التعاون الإسلامي بالعمل الذي يقوم به مكتب مكافحة الإرهاب، وتشجعه بقوة على الاستمرار في العمل بنفس الاجتهاد، ومواصلة إطلاع الدول الأعضاء على أعماله. كما تلاحظ المنظمة مع التقدير العمل الهام الذي يضطلع به مركز مكافحة الإرهاب ودوره في بناء قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب، وتدعو الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى مواصلة دعم المركز والإسهام في تطوره ليصبح مركز امتياز.

وتشجع الدول الأعضاء في المنظمة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والاتفاق العالمي لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب على تعزيز مشاوراتهما مع الدول الأعضاء عند التخطيط لتلك الأنشطة وإعدادها. وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي بوجه خاص على الحاجة إلى مزيد من المعلومات التحليلية في تقارير الأمين العام عن الموارد اللازمة لتقديم الدعم في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء، امتثالا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونود أن نرى

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة ميكتا: المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا. وتمثل ميكتا مجموعة متنوعة من البلدان من مختلف الخلفيات الثقافية والتاريخية والدينية الموجودة في مختلف أنحاء العالم. غير أن قيمنا ومصالحنا المشتركة تتجاوز تنوعنا وتمكننا من اتخاذ نهج مماثلة للعديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم.

ومن هذه التحديات، يمثل الإرهاب والتطرف العنيف، بجميع أشكالهما ومظاهرها، تهديدا عالميا لا يوجد بلد أو منطقة في مأمن منه. ونتيجة لذلك، حددت مجموعة ميكتا مكافحة الإرهاب بوصفها أحد المجالات الرئيسية للتعاون بغية المساهمة في زيادة السلام والاستقرار العالميين. ويعد منع الإرهاب ومكافحته إحدى أولوياتنا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار في البيان الأخير الذي اعتمدته وزراء خارجية ميكتا في اجتماعهم الحادي عشر في اسطنبول في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أكدوا من جديد إدانتهم القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، كما أكدوا أهمية التعاون الدولي الفعال في مكافحة الإرهاب.

وفي إطار المتابعة، وتحت رئاسة إندونيسيا، ستطلق دول ميكتا مبادرة في وقت لاحق من هذا العام في إندونيسيا، بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، مع التركيز على المنع. وأكد وزراء خارجية ميكتا أيضا من جديد أهمية اتخاذ نهج أكثر شمولاً، لا يشمل فقط تدابير أمنية أساسية مستمرة، لمكافحة الإرهاب، بل يشمل أيضا تدابير منع منهجية، ومراعاة لحقوق الإنسان. وشددوا أيضا على أن الجماعات المتطرفة العنيفة تأتي من كل طبقة من المجتمع، بما في ذلك العديد من الأقليات الإثنية والدينية والإيديولوجية والجماعات غير الدينية المختلفة. وينبغي أن تسلم جهودنا بأنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف العنيف بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو مجموعة عرقية.

وتكرر منظمة المؤتمر الإسلامي موقفها القائم على المبادئ لمكافحة أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مكان ارتكابها، أو من ارتكبها، أو سبب ارتكابها. وفي هذا الصدد، نؤكد رفضنا الصريح لجميع المحاولات الرامية إلى ربط أي بلد معين أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية بالإرهاب. وتؤكد المجموعة أيضا أهمية احترام القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، في سياق مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، لا يزال يساورنا القلق إزاء تزايد التعصب والتمييز ضد المسلمين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي نعتقد أنه يشكل إهانة لحقوقهم وكرامتهم كبشر. ونشير إلى أن قرار مجلس حقوق الإنسان المعنون "مكافحة التعصب والقبول السلبية والوصم والتمييز، والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقداتهم" يشكل أداة مهمة في مكافحة التطرف والتهميش والاستبعاد. وندعو إلى تنفيذه الفعال من جانب المجتمع الدولي، كوسيلة لحرمان الجماعات الإرهابية من أي مبرر للتطرف العنيف على أساس الوصم والتمييز العرقيين أو الدينيين. ونشدد على أهمية الحوار بين الأديان والثقافات بوصفه آلية فعالة لمكافحة التطرف والتحريض على الكراهية القائمة على أساس الدين.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الأهمية التي توليها المنظمة للتنفيذ الفعال والشامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والحاجة إلى آلية متابعة قوية لضمان التنفيذ المتوازن لجميع ركائزها الأربع. ونؤكد أن تنفيذ الاستراتيجية هو مسؤولية الدول الأعضاء أولا وقبل كل شيء، في حين أن للجمعية العامة دورا مركزيا في متابعة تنفيذها.

وفي الختام، تكرر المنظمة أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وثيقة قابلة للتعديل، وينبغي دراستها واستعراضها بانتظام. وسنواصل المشاركة في ذلك المسعى على سبيل الأولوية، بما في ذلك على أعلى المستويات السياسية.

بعضاً، كما يعزز بعضها بعضاً بتدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، وهي جزء أساسي من أي جهود ناجحة في مكافحة الإرهاب. وتعتقد بلدان ميكتا أن منظومة الأمم المتحدة التي تعمل بشكل فعال عنصر أساسي في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إليه، كما هو الحال بالنسبة لتحديات عالمية أخرى نواجهها اليوم. وفي هذا الصدد، فإنه عقب اعتماد القرار ٢٩١/٧١ في حزيران/يونيه الماضي لإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب أصدرت بلدان ميكتا التي تدعم الدور المحوري للأمم المتحدة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، بياناً مشتركاً (انظر A/71/PV.87) أعربت فيه عن الأمل في أن يعزز الإصلاح وتنسيق واتساق أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الخارجية ذات الصلة، من أجل إيجاد أوجه التآزر وتجنب الازدواجية.

وفي ذلك الصدد، نخطط علماً مع التقدير بالتوقيع على الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب ونتطلع إلى تنفيذه بفعالية. ونود أن نبرز أهمية تنفيذ المساعدة في بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها وتيسير هذه المساعدة بطريقة حسنة التوقيت وكافية وفعالة ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا لمكتب مكافحة الإرهاب ولوكيل الأمين العام فورونكوف على جهوده في نقل المكتب إلى طور التشغيل.

وأخيراً، نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي يعقد للمرة الأولى بدعوة من الأمين العام في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه. ونشكر الأمين العام على إدراج مكافحة الإرهاب ومنعه في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة ونأمل أن يتمكن المؤتمر من الإسهام في تعزيز الأمم المتحدة من أجل تمكينها من التصدي بشكل أفضل للتهديد العالمي للإرهاب.

ولقد أظهر استمرار الهجمات الإرهابية الأخيرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بعض بلدان ميكتا الحاجة الماسة إلى زيادة التعاون والتضامن الدولي الفعال للتصدي لهذا الخطر. وبلدان ميكتا مقتنعة بأننا لا يمكن أن ننجح في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلا من خلال العمل المتضافر على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ومن خلال الوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها المتوازن في جميع ركائزها الأربع. ولذلك، نرحب باتخاذ الجمعية بتوافق الآراء القرار ٢٨٤/٧٢، بشأن الاستعراض السادس للاستراتيجية. ونشكر الميسرين، والسفيرة بحوث سفيرة الأردن والسفير ساور سفير فنلندا، وأفرتهم، على تيسيرهم المفاوضات باقتدر.

ونرحب باستكمال الاستراتيجية بحيث تشمل إشارات إلى التحديات الجديدة التي نشأت وسبل معالجتها، مثل وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك العائدين أو المنتقلين، ولا سيما من مناطق النزاع إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان جنسيتهم، أو إلى بلدان ثالثة، ومكافحة تمويل الإرهاب، والخطاب الإرهابي وإساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة لنشر ذلك. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا المشتركة الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك من خلال خطط العمل الوطنية ذات الصلة.

وتتطلب مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إليه الأخذ بنهج يشمل المجتمع برمته، فضلاً عن نهج الحكومة بأكملها. وتعد إضافة المزيد من الإشارات إلى الدور الأساسي الذي يؤديه المجتمع المدني والشباب والأطراف الفاعلة المحلية في هذه المسألة خطوة إيجابية. ونعتقد أن حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون يكمل بعضها

ومع أن التدابير الأمنية المستندة إلى سيادة القانون لا تزال تشكل الركيزة الأساسية لجهود مكافحة الإرهاب، فإنه يلزم اتخاذ نهج أوسع نطاقا لجعل مجتمعاتنا أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التطرف المصحوب بالعنف، الذي ينبغي التصدي لجميع أشكاله ومظاهره بالقدر نفسه من التصميم، مع التسليم بعدم وجود نهج واحد مناسب للجميع. كما ينبغي أن تركز تدابير المنع على مكافحة التعصب والإقصاء الاجتماعي وجميع أشكال كره الأجانب. وينبغي أن نتوخى اليقظة إزاء الشعارات الرنانة الشعبوية والمعادية للإسلام واليمينية المتطرفة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد براون (ليبيريا).

وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في مكافحة هذه الآفة بضمان التنفيذ المتوازن للاستراتيجية ودعم جهود الدول الأعضاء بناء على طلبها. إن تعزيز دور مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في بناء قدرات الدول الأعضاء أمر أساسي لتحقيق ذلك الهدف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى الأمين العام على التزامه بوضع جهود مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعمالنا. ونحن نقدر المبادرة المتعلقة بوضع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونأمل أن يسهم الإطار الجديد في تحقيق تنسيق واتساق أكبر. كما نؤكد مجددا على دعمنا لمكتب مكافحة الإرهاب ولرئيسه، وكيل الأمين العام فورونكوف، على جهودهما المتواصلة. ونرحب أيضا بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء للمرة الأولى في التاريخ. ونتطلع إلى الحدث الذي سيساعد على تعزيز ظهور جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وبالرغم من الآثار العالمية للإرهاب، لا يزال تعاوننا وتبادلنا للمعلومات والاستخبارات غير كاف. ولا يمكننا أن ننجح في جهودنا لمكافحة الإرهاب ما لم ننخرط في تعاون دولي حقيقي. وكما أكد الأمين العام، فإنه ما من قضية أو مظلمة تبرر

وسأدلي الآن ببضع ملاحظات إضافية بصفتي ممثل تركيا. وفي البداية، أود أن أحيي جميع ضحايا الإرهاب. وبوصفنا بلدا يقاتل ثلاث جماعات إرهابية مختلفة في وقت واحد - حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي، وتنظيم داعش ومنظمة فتح الله غولن الإرهابية - فإننا ندرك جيدا الخسارة الفادحة التي يلحقها الإرهاب بالمجتمعات. فلا يزال الإرهاب أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ولا يوجد بلد بمأمن منه. ولا يمكن أن يكون مرتبطا بأي بلد أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية.

وبالرغم من بعض التطورات الإيجابية، فإن التهديد الإرهابي العالمي لم يتضاءل منذ الاستعراض الأخير لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وكما أظهرت الهجمات الأخيرة، فإن الإرهاب لا يزال ينتشر أيديولوجيا وجغرافيا، وينجح الإرهابيون في التكيف مع الظروف الجديدة. وإذ تضع تركيا في اعتبارها تلك الحالة، فإنها تواصل الإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب منذ الاستعراض الأخير بزيادة تعزيز أمن الحدود، وتبادل المعلومات، والتدابير الوقائية. وباعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، أعربت الدول الأعضاء عن عزمها على تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وتجسد الاستراتيجية توافقا فريدا للآراء، استنادا إلى ركائزها الأربع، ولذلك من الأهمية بمكان الحفاظ على توافق الآراء حول تلك الأداة العالمية الفريدة بتحديثها بغية مواجهة التهديدات المتطورة. وإزاء تلك الخلفية، نرحب باتخاذ الجمعية بتوافق الآراء القرار ٢٨٤/٧٢، بشأن الاستعراض السادس للاستراتيجية، وأود أن أعرب عن تقديرنا لفنلندا والأردن على نجاح مشاركتهم في تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار.

ويشكل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون جزءا أساسيا لأي مسعى ناجح لمكافحة الإرهاب.

نُهج قائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها. ولكن إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لا يزال مهمة غير مكتملة. ونحن نتطلع إلى التقرير المقرر إصداره في أيار/مايو ٢٠١٩، الذي ينبغي أن يقدم إسهاما هادفا في المناقشة بشأن المسألة في استعراض الاستراتيجية المقبل.

إن عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً للإرهاب يضرّ بهدفنا المشترك المتمثل في القضاء عليه. ويجب علينا التغلب على حالة الجمود التي تحول دون إقرار اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ويمكن لعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة أن يوفر الكثير من الزخم السياسي اللازم لتحقيق ذلك الهدف. وبوسع عقد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي أن يساعد على مواءمة الإطار القانوني وتيسير المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون وتهيئة ظروف أفضل من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية والامتثال لحقوق الإنسان. وهو أمر مهم أيضا لإيضاح العلاقة فيما بين مفاهيم مثل الإرهاب والتطرف والتطرف المصحوب بالعنف. وقد تترابط هذه المفاهيم في بعض السياقات، لكنها ليست مرتبطة ارتباطا جوهريا. ويمكن أن يؤدي الخلط بين تلك المفاهيم إلى تبرير الإفراط في تطبيق واسع النطاق لتدابير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكافحة الأعمال التي لا ينطبق عليها وصف الأعمال الإرهابية. ومن الأهمية بمكان أيضا التشديد على أن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ليسا مرتبطتين تلقائيا أو عالميا. وحتى في الحالات حيث توجد بينهما علاقة، فإنها تنطوي على مجالات مختلفة للمسؤولية. ففي حين يشكل الإرهاب خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين، تبقى الجريمة المنظمة عبر الوطنية مسألة تقع في نطاق حفظ الأمن العام.

ولا يمكن مكافحة الإرهاب إلا باتخاذ نُهج تعالج أسبابه الجذرية، وعلى وجه الخصوص الأسباب المرتبطة بالنزاعات التي طال أمدتها والإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

الإرهاب. ولا يمكن أن يكون هناك إرهابيون طيبون أو سيئون. وينبغي أن نحافظ على موقف قوي وقائم على المبادئ وأن نتجنب النهج الانتقائية. ولا تزال تركيا على استعداد للمشاركة في المزيد من المناقشات الرامية إلى تحسين استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد تبارا دي أوليفيرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ ببيان بتهنئة الميسرين، السفيرين بحوث وساور، الممثلين الدائمين للأردن وفنلندا، وفريقيهما، على عملهم الدؤوب خلال الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز ١٢ أيار/مايو حينما عمم تقرير الأمين العام (A/72/840) وبدأت المشاورات بشأن مشروع القرار ٧٢/٢٨٤، أودت الهجمات الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم بحياة أكثر من ٨٠٠ شخص وإصابة أكثر من ١٠٠٠ شخص. ووقع أحدث هجوم بالأمس في ساحة ميسكل في أديس أبابا. وهو بمثابة تذكرة بأنه لا يسعنا الفشل. وتود البرازيل أن تعرب عن تعازيها لجميع المتضررين من تلك الهجمات وتؤكد مجدداً على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للإرهاب.

إن الإرهاب تهدد آخذ في التطور. وتولي البرازيل، بوصفها مناصرا قويا لدور الأمم المتحدة المركزي في مكافحتنا للإرهاب، أهمية كبرى للمحافظة على استراتيجية مستكملة يمكن أن تعالج التحديات الراهنة. كما نرى أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على أساس الاستراتيجية التوافقي، الذي يعكس حفز أصوات جميع الدول الأعضاء في أكثر هيئات المنظمة شمولاً وديمقراطية. وبرز إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب بوصفه مثالا على إرتقاء الجمعية العامة إلى مستوى التحدي المتمثل في تعزيز تجانس جهود المنظمة واتساقها. ويمثل التوقيع على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب خطوة إيجابية أخرى نحو اتخاذ

دورا حيويا في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. نحن ملتزمون التزاما تاما بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تبقى إطارنا المرجعي الرئيسي والتي تقوم، كما نعلم جميعا، على أربع ركائز مترابطة ومتعاضدة، هي: المنع، وإنفاذ القانون، وبناء القدرات، واحترام حقوق الإنسان.

تود سويسرا أن تشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام فورونكوف، المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على التقرير الأخير (A/72/840) عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتنظيم الاستعراض الاستراتيجي السادس والمؤتمر الرفيع المستوى المقبل لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء. سيمكنا المؤتمر من مناقشة جوانب محددة للاستراتيجية بمزيد من التعمق. كما تود سويسرا أن تشكر الممثلين الدائمين للأردن وفنلندا على قيادتهما وجهودهما، التي مكنتنا من اعتماد الاستعراض السادس بتوافق الآراء بوصفه القرار ٢٨٤/٧٢.

لقد عملت سويسرا، منذ اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦، على كفالة التنفيذ الكامل والمتوازن على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى سبيل ذكر بعض الأمثلة على إنجازاتنا منذ عام ٢٠١٦، قامت سويسرا، من أجل تعزيز الركيزة الأولى، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، بتنظيم مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وهو ما ساعد على تعزيز وتنفيذ الاستراتيجية على أساس خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، مما دفع سويسرا، والعديد من البلدان الأخرى، إلى اعتماد خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف.

وبغية بناء قدرات سويسرا الخاصة، على النحو المتوخى في الركيزة الثانية للاستراتيجية، شرعنا في عمليات تشريعية من أجل تكييف تشريعاتنا الجنائية ووضعنا عددا من التدابير الإدارية.

والثقافي. وما فتئت الجماعات الإرهابية تجتذب المجندين بمنحهم الشعور بالهدف والانتماء والهوية الذي من المرجح أنهم لم يجدوه في أماكن أخرى. إن الاستجابات الملائمة لأزمات اللاجئين والمهاجرين تقلص المخاطر المرتبطة بالإرهاب بدلا من أن تزيدها. وأيضاً علينا لا نُغفل النزاعات الطويلة الأمد التي يمكن أن تؤدي إلى تأجيج المخططات الإرهابية.

إن عدم معالجة الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط والاستراتيجيات التي تحايي استخدام القوة والتفسيرات الانفرادية في مجلس الأمن، هي من الأمثلة على ذلك. ستكون جهود مكافحة الإرهاب فعالة بقدر ما تكون متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك القواعد التي تحكم استخدام القوة، وكذلك مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. لقد ذهب البعض إلى أنه يمكن استخدام الدفاع عن النفس كرد على الجهات من غير الدول، مضيفين أحيانا معيار عدم استعداد الدولة أو عدم قدرتها على اتخاذ إجراء. ولا تتفق البرازيل مع محاولات إعادة تفسير نطاق الدفاع عن النفس.

السيد لوبير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لا يزال الإرهاب يشيع الخراب وينشر الدمار والخوف والكراهية في جميع أنحاء العالم. إن العدد المتزايد للضحايا في كل قارة هو بمثابة تذكير دائم بأن هذه الآفة تهمنا جميعا. إن سويسرا تدين بأشد العبارات أعمال العنف المروعة وغير المقبولة المرتكبة نتيجة هذا الجنون القاتل، وتعرب عن تعاطفها الشديد مع ضحايا الإرهاب وذويهم.

في ضوء التهديد الحالي ونظرا لكون أن الإرهابيين يرفضون قيمنا رفضا باتا، من الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. وإذا أريد لهذه الجهود أن تكون فعالة ومستدامة، فيجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي ومبادئ سيادة القانون. وتؤمن سويسرا إيماننا راسخا بأن للأمم المتحدة

يقدم تقريراً جديداً في أيار/مايو ٢٠١٩ يقيم أثر الاستراتيجية ويمكننا من تقييم عملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام من خلال إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الصلات القائمة بين جهود مكافحة الإرهاب وغيرها من مجالات عمل الأمم المتحدة. في ٢٣ شباط/فبراير، وقع الأمين العام اتفاق الأمم المتحدة العالمي الجديد لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب باعتباره الإطار المتفق عليه بينه وبين رؤساء كيانات الأمم المتحدة والانتربول ومنظمة الجمارك العالمية من أجل تعزيز التنسيق والاتساق وآليات الرصد والتقييم وتعبئة الموارد المشتركة. ويلبي ذلك الالتزام الحاجة إلى اتباع نهج كلي يشدد على المنع ومعالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار النزاعات بدمج السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ولكي يتسنى للأمم المتحدة مواصلة الاستجابة بشكل فعال للتحديات المتعددة التي تواجه العالم، من الأهمية بمكان الحفاظ على نهج متوازن بحيث يمكن لجميع الكيانات أن تواصل الوفاء بولاياتها، مع الإسهام في الوقت نفسه في الجهود الأوسع نطاقاً لمكافحة الإرهاب.

وسواصل بلدي العمل بعزم على منع الإرهاب ومكافحته مع الالتزام في الوقت نفسه باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويمكن أن نساعد، من خلال جهودنا، على منع النزاعات وبناء السلام الدائم.

السيد بيل (كندا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، نقوم للمرة السادسة، باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتقييم التطورات التي حدثت في العامين الماضيين منذ الاستعراض الأخير. لقد تم إحراز بعض التقدم، ولكن كانت هناك أيضاً انتكاسات.

لا يزال الإرهاب بمختلف أشكاله المتغيرة يشكل تهديداً مستمراً لنا جميعاً، بالرغم من الجهود الجماعية التي نبذلها وكل

وفي إطار الركيزة الثالثة، اضطلعت سويسرا بمشاريع بناء قدرات عديدة بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة وجهات أخرى، بما في ذلك الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف. كما أن سويسرا ملتزمة بالوفاء بالالتزامات التي تترتب على الدول بموجب الركيزة الرابعة. وفي إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واصلت سويسرا، التي تشترك مع نيجيريا في رئاسة فريقه العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون، التأكيد على تنفيذ مذكرة نوباتيل بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، والتي توضح الالتزامات المتعلقة بحقوق الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب.

وفي ضوء المناقشات المكثفة بشأن استعراض الاستراتيجية خلال الأسابيع القليلة الماضية، نود أن نشير إلى النقاط التالية. أولاً، نرحب بكوننا قد تمكنا من الحفاظ على إنجازاتنا السابقة فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية الحيز الإنساني. ثانياً، نرحب سويسرا بإدخال فقرتين في الاستعراض تهدفان إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني من خلال الإشارة إلى التزام أطراف النزاع بحماية السكان المدنيين.

ثالثاً، نأسف لأن الركيزة الرابعة لا تزال الأضعف والأسوأ تمويلاً في هيكل الأمم المتحدة، بالرغم من أن النهج المرتكز على الإطار القانوني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب الجنسانية، ضروري إذا أردنا أن ننجح حقاً في القضاء على الإرهاب على المدى الطويل. ويتشرف بلدي بالمساهمة في الركيزة الرابعة من خلال دعم إطلاق دليل للدول الأعضاء يتضمن تفاصيل حول كيفية الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وسيقدم هذا الدليل، الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى الدول الأعضاء يوم الخميس. رابعاً، نرحب سويسرا بالطلب إلى الأمين العام بأن

منعهم من اللجوء إلى التطرف العنيف؟ وكيف ينبغي أن نتعامل مع الأطفال الذين مروا بتجارب مؤلمة وعنيفة وتم تلقيهم أيديولوجيات العنف منذ سن مبكرة؟ وقد أرغمتنا هذه المسألة على تحسين فهمنا لأثر الأدوار الجنسانية مع مراعاة عوامل نوع الجنس والسن أثناء المقاضاة والتأهيل وإعادة الإدماج. وإذا تعمقنا أكثر، فلا يسعنا إلا أن نرى استغلال الجماعات الإرهابية لنوع الجنس، ضمن عوامل أخرى، في ذات الوقت الذي تواصل فيه استغلال الديناميات الجنسانية وتشويهها بصورة مستحدثة تمكنها من الحصول على الدعم وتجنيد الأتباع. وليست هذه مسألة سهلة أو يمكن الاستهانة بها، بل هي عامل أساسي يمكننا من فهم التهديدات وتطوير السبل الفعالة للتصدي لها.

وما تزال كندا تعتقد أن الأمم المتحدة شريك هام في التصدي لذلك التهديد. ويسعدنا أن نعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التصدي لطائفة واسعة من المسائل مثل: المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأمن الحدود والتطرف المحلي الذي يحدث داخل السجون. ونواصل أيضا تمويل مشاريع يتم تنفيذها بقيادة مكتب مكافحة الإرهاب وتهدف أساسا إلى منع التطرف العنيف من خلال العمل مع الشباب وتدريب موظفي إنفاذ القانون في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع الإرهاب. وسواصل العمل معا على تكييف أساليب عملنا لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن الطابع المتغير للإرهاب. ومع ذلك، أرى أننا ندرك جميعا أن الكثير من الخلافات لا تزال قائمة فيما يتعلق بأفضل النهج التي يمكن استخدامها في إطار الأمم المتحدة. وقد تجلت هذه الخلافات بوضوح على مدى الأسابيع والأشهر الماضية.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أقدم بخالص الشكر إلى الممثلين الدائمين للأردن وفنلندا وفريقيهما على جهودهم التي لا تكل وعزمهم في السعي إلى التوصل إلى وثيقة تحظى

المساعي الرامية إلى التنسيق والتعاون فيما بيننا. إذن، ما الذي يتعين علينا فعله لتحسين أدائنا؟

بالنسبة لكندا، فإن التصدي بفعالية للإرهاب والتطرف العنيف يعني العمل مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني لأجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود. وتقتضي المسألة المعقدة الكامنة وراء التهديد الإرهابي اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره. وليس ثمة حل عسكري طويل الأجل لهذا التهديد. ويعد دور الجهات الفاعلة المدنية والمجتمع المدني أمرا أساسيا ولا يمكن المغالاة في تأكيده. ولذلك فإننا نشعر بحيرة الأمل إزاء استبعاد ممثلي المجتمع المدني من المؤتمر الافتتاحي الرفيع المستوى الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

ويندرج في صميم تلك الجهود ضمان الحوكمة الشاملة الخاضعة للمساءلة التي من شأنها احترام التنوع والحقوق الإنسانية لجميع أفراد المجتمع. ولا يمكن تعزيز الوقاية إلا بالبناء على مجتمعات قادرة على الصمود ويشعر فيها جميع الأفراد بالاستثمار في مجتمعاتهم. وإن من رأي كندا واستنادا إلى خبرتها أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يرتبطان بأي دين أو جنسية أو ثقافة أو جماعة عرقية. وقد يتخذ الإرهاب أي شكل من أشكال ويتطلب منا التحلي عن تحيزاتنا والاستعاضة عنها بالتحليلات القائمة على الأدلة.

(تكلم بالفرنسية)

ومع تغير أشكال التهديدات الإرهابية، فلا شك أن هذه التحديات الجديدة تتطلب حلولاً جديدة أيضا. وعندما ننظر في مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم، أو إعادة توطينهم في بلد ثالث، فإن من الواضح أنه لا يمكننا حل المشكلة بواسطة الاعتقال وحده. ولا تكفي الإجراءات التي تتخذها الشرطة ونظم العدالة الجنائية للتصدي لهذه الظاهرة، ويتطلب التوصل إلى حل لها جهود عدة أجيال. فكيف نعيد إدماج هؤلاء المقاتلين في مجتمعاتهم مرة أخرى؟ وكيف يمكننا

المتطرفة أن تكون قوة من أجل الخير والتقدم الاجتماعي، وأن استخدام العنف بغرض تعزيز الأفكار المتطرفة، هما المسألتان الحقيقيتان اللتان يلزم التصدي لهما. وفي هذا الصدد، فإن مما يسر كندا أن الجهود التي بذلتها، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء الأخرى، قد نجحت في منع الحياد عن الصيغة المتفق عليها.

وستواصل كندا الدعوة على الصعيد الدولي - من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المحافل - إلى الإجراءات الحاسمة الواجب اتخاذها في هذا الجهد العالمي. ويجب أن تظل الأمم المتحدة منتدى رئيسيا لتوحيد المجتمع الدولي والتصدي لهذه المسألة البالغة الأهمية، على الرغم من تبايناتها. وستواصل كندا المشاركة الكاملة لضمان التنفيذ الفعال للقرار ٢٨٤/٧٢.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود، مثلما فعل الآخرون من على هذا المنبر، أن أبدأ بتوجيه الشكر الخالص إلى الممثلين الدائمين لفنلندا والأردن لنجاحهما في المشاركة في تيسير عملية الاستعراض لهذا العام. ونشيد بهما وبفريقيهما بعد أربعة أسابيع من المفاوضات المكثفة لما أبدوه من صبر وتفان في هذه المهمة الصعبة.

وترى أستراليا أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عنصر هام من عناصر إطار عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وما تزال أداة عملية بالنسبة للدول الأعضاء - وبوصلة لجهودنا المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وتؤيد أستراليا التنفيذ المتوازن للاستراتيجية بجميع ركائزها الأربع. ونشير على وجه الخصوص إلى أهمية الوقاية بوصفها جزءا من نهج شامل لمكافحة الإرهاب، فضلا عن ضمان حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وينبغي أن يكون النهج الشامل لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف شاملا للمجتمع بأسره، ما يعني الاستفادة من المهارات والموارد والخبرات المتوفرة لدى جميع أصحاب المصلحة،

بتوافق الآراء في وقت قد يبدو فيه ذلك مستحيلا أحيانا. ونود أن نعرب عن ارتياحنا لاعتماد القرار ٢٨٤/٧٢ بتوافق الآراء في وقت سابق هذا الصباح. ومع أن القرار قد اعتمد بتوافق الآراء، إلا أنه وبحكم طبيعته نتيجة لمفاوضات متوازنة للغاية. وبالنسبة لكندا، فإن أبرز جوانب القرار ليست هي بالضرورة ما يمكننا أن نجده في محتواه، بقدر ما هي الجوانب التي لم ترد فيه. وكنا نود أن نرى تعبيراً أقوى في النص فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. ونشعر بخيبة الأمل خصوصا لعدم تمكن القرار من إنشاء صلة أوثق بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولم يُقر أيضا بأهمية الأبعاد الجنسانية في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار، شأنه شأن الصيغة السابقة (القرار ٢٩١/٧٠) المتخذ في عام ٢٠١٦، يفتقر إلى الوضوح والتوازن الكافيين بين الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وقد رحبت كندا بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب قبل عام تقريبا، وبتعيين وكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف. وفي الوقت نفسه، نرى أن بالإمكان أن يكون القرار أكثر طموحا في تعزيز إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفي ربطه على نحو أوثق بعملية الإصلاح الشامل لركائز الأمم المتحدة بأسرها المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية. وكان إنشاء المكتب خطوة أولى في عملية تشمل الكثير من الخطوات.

ونأمل أن يتيح طلب إعداد تقرير عن أثر تنفيذ الاستراتيجية والتقدم المحرز في تقييمهما من قبل الأمم المتحدة فرصة هامة لمناقشة هذه المسائل، بما في ذلك زيادة شفافية وحوكمة مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وشهدنا أيضا تشكيك بعض الدول الأعضاء في مفهوم التطرف العنيف وسعيها إلى فرض صيغة أكثر غموضا بدلا منها. وتؤكد كندا مجددا وبأشد العبارات الممكنة، أن الاعتقاد بأن بوسع ما يسمى الأفكار

ثالثاً، يدعو القرار الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بأنشطة طموحة ترمي لمكافحة تمويل الإرهاب، بغية منع الإرهابيين من إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة لأجل تمويل الإرهاب ودعمه. ويقر النص بأهمية تبادل المعلومات داخل الحكومات وفيما بينها فيما يتعلق بمسائل التمويل. وتبعا لهذا النهج، يجب أن تحتفظ البلدان بنظم وطنية قوية قادرة على الاستجابة لمكافحة تمويل الإرهاب في اتساق مع المعايير الدولية.

وفي الختام، لا تزال أستراليا ثابتة في عزمها على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف من خلال الجهود التي يبذلها المجتمع بأسره على الصعيدين المحلي والوطني، وعن طريق التعاون الدولي الفعال. ومن الضروري إنشاء شراكات دائمة وحقيقية على جميع هذه المستويات إذا أردنا النجاح في سعيها هذا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا تأييدا قويا الجهود الجماعية للأمم المتحدة في كفاحها ضد الإرهاب. فاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تعدُّ معلما في مواجهة آفة الإرهاب على الصعيد الدولي. وتعرب كوبا عن احترامها للدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة في هذه المهمة. ونود أن نعرب عن امتناننا للعمل الذي أداه وفدا فنلندا والأردن في تنسيق عملية المفاوضات، وللوفود التي أبدت إرادة سياسية للمضي قدما في تحقيق هدفنا المشترك.

وتؤكد كوبا مجددا عزمها الثابت على مكافحة الإرهاب، وتعرب عن إدانتها ورفضها القاطعين لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مرتكبوها وضد أي كانت وأينما ارتكبت وبغض النظر عن دوافعها، بما في ذلك الأعمال التي تشارك فيها الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لدول بعينها أن تمارس، بزعم مكافحة الإرهاب، أعمال العدوان أو أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو أن ترتكب انتهاكات

بما في ذلك الاستفادة من الدور الهام للمجتمع المدني في إشراك المجتمعات المحلية لوقف التجنيد والتطرف المؤدي إلى الإرهاب، خاصة بين الشباب. ويعني أيضا تقديم الدعم لضحايا الإرهاب والتصدي لأثره غير متناسب على النساء.

ويسعدنا أن يسلم قرار هذا العام ٢٨٤/٧٢ بهذه الأبعاد المعقدة. ولا تزال أستراليا تشجع الدول الأعضاء على وضع خطط عمل وطنية والالتزام بها بغية منع التطرف العنيف بما يتماشى مع الظروف الوطنية، وكذا على تقييم مختلف دوافع التطرف العنيف على المستويات المحلية.

وأود أن أؤكد تأييد أستراليا المستمر للاستراتيجية استنادا إلى ثلاثة مواضيع هامة في القرار. أولا، لقد شهدنا تزايد التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب في أعقاب فشل ما يسمى بخلافة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتعمل الوكالات الأسترالية بشكل وثيق مع نظرائها الدوليين لكشف تدفق المقاتلين الأجانب من الشرق الأوسط ووقفه من خلال استخدام المعلومات الاستخباراتية وتدابير إنفاذ القوانين على نحو فعال. نحن نعلم أن قطاع الطيران الدولي لا يزال مستهدفا من قبل الجماعات الإرهابية. ونؤيد تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال، بما في ذلك الدعوة الواردة في القرار إلى استخدام المعلومات المسبقة الخاصة بالركاب وسجل أسماء الركاب والبيانات البيومترية، حسب الاقتضاء. وينبغي تنفيذ هذه التدابير بما يتماشى مع القانون المحلي والالتزامات الدولية.

ثانيا، نشير إلى الدعوة التي يوجهها القرار للمجتمع الدولي إلى ضمان ألا يجد الإرهابيون ملاذا آمنا على الإنترنت، بما في ذلك من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي. وتؤيد أستراليا الحفاظ على شبكة الإنترنت مفتوحة وحرّة وأمنة، على ألا يكون الفضاء الإلكتروني غير خاضع للرقابة. نحن بحاجة إلى التعاون لضمان ألا يتمكن الإرهابيون من تنفيذ عملياتهم إلكترونيا بعيدا عن طائلة القانون.

وبالرغم من تقدير كوبا للتقدم المحرز خلال استعراضات الاستراتيجية التي تمت في إطار المنظمة، فإنها تؤكد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة صوب اعتماد اتفاقية عامة بشأن الإرهاب تُعرّف تلك الآفة في مجملها. فليس من المقبول الربط بين دين أو جنس أو عرق معين والإرهاب. ويجب علينا عدم السماح بأن تعوق ممارسات التسييس والكيل بمكيالين التغلب على الأسباب والظروف التي من الممكن أن تغذي الإرهاب. ويعدُّ الفقر وعدم المساواة والمرض والأمية والتمييز ونوازع الهيمنة والسيطرة، في جملة عوامل كثيرة أخرى، من الأسباب الرئيسية لانتشار الإرهاب. ومن الضروري أيضا تعزيز الفهم الدولي للعبارات الغامضة والمسيبة التي لا يؤديها القانون الدولي ولا تحظى بتوافق آراء على نطاق واسع من أجل تجنب المعايير المزدوجة في تفسيرها واستخدامها.

ولا شك أن حماية ضحايا الإرهاب مسألة ذات أولوية. ويجب على الدول الوفاء بالتزامها المتمثل في إخضاع جميع الإرهابيين للمحاكمة والتسليم دون استثناء. وما برح الشعب الكوبي يطالب على مدى أكثر من ٤٠ عاما بوضع حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به الإرهابي لويس بوسادا كاريليس، المسؤول عن تفجير طائرة تابعة لشركة الطيران الكوبية أثناء رحلتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، الأمر الذي أدى إلى مقتل ٧٣ شخصا كانوا على متنها. وقد توفي بوسادا كاريليس هذا العام، بينما كان حرا طليقا، دون أن يمثل أبدا أمام العدالة لما ارتكبه من جرائم.

وتؤيد كوبا الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز دور الجمعية العامة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويمكن للدول الأعضاء أن تعول على مشاركتنا الكاملة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أو السماح بارتكاب أعمال من قبيل التعذيب أو الاختطاف أو الاحتجاز غير القانوني أو اختفاء الأشخاص أو الإعدام خارج نطاق القضاء.

وترفض كوبا ازدواجية المعايير والإجراءات الأحادية التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقواعده. إن انتهاك المبادئ القانونية والأخلاقية يقوض شرعية مكافحتنا للإرهاب الدولي. لا مكان للكراهية والانتقام والإرهاب في نظام دولي عادل ومنصف نسعى جاهدين لإقامته.

يتضمن القرار ٢٨٤/٧٢ الذي اعتمد اليوم إحراز تقدم كبير في توطيد التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وتم فيه تناول مسائل ذات أهمية خاصة مثل احترام مبدأ السيادة في مكافحة تلك الآفة، وأولية ملكية الدولة لعملية تنفيذ الاستراتيجية، وضرورة اتخاذ التدابير التي تعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تسليم الإرهابيين، ومكافحة إساءة استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإرهابية، والتشجيع على استخدام هذه التكنولوجيات وفقا للقانون الدولي، واحترام الخصوصية، ورفض جميع الممارسات التي تتنافى مع القانون الدولي بذريعة مكافحة الإرهاب.

وتتطلب مسائل أخرى المزيد من النظر فيها في المستقبل القريب، وخصوصا ما يسمى بالانقلابات الناعمة - وهي العمليات السرية التي تؤيد احتجاجات يفترض أنها غير عنيفة - والتي تعدُّ في الواقع بحكم أهدافها ومفاهيمها وتمويلها وما تشمله من ممارسات تهريب اجتماعي - شكلا من الأشكال الحديثة لإرهاب الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الممارسات المدمرة لدول معينة من تمويل ونشر لرسائل تشجع على الكراهية والتعصب إزاء شعوب وثقافات ونظم سياسية أخرى عبر وسائط الإنترنت والإذاعة والتلفزيون في انتهاك واضح للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تستحق إدانتنا التامة.

ذلك خطأ، كما سيكون عديم الفعالية. لذلك علينا أن ننهي الاختلاف على بطاقات التعريف ونشرع في العمل.

وفي حين يتطور التهديد العالمي الذي يسببه الإرهاب ويتمدد عبر الحدود السياسية، تعد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأولئك العائدين أو المنتقلين من مناطق النزاع مصدر قلق جدي للكثيرين منا. ويسعدنا أن نرى أن الالتزامات الدولية من أجل معالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال أدوات مثل المعلومات المسبقة عن الركاب أو سجلات أسماء الركاب، واردة في القرار ٢٨٤/٧٢. ونحن ندرك أن العديد من الدول قد دعت إلى توفير المساعدة التقنية للوفاء بهذه الالتزامات، ونؤيد الجهود التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والشركاء لتقديم المساعدة التقنية المطلوبة. غير أننا نود أن نشدد أيضا على أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية الوفاء بجميع الالتزامات بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٣٩٦ (٢٠١٧) و ٢٣٠٩ (٢٠١٦).

ونرحب بتعزيز التعاون بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب)، الذي يجسده وكيل الأمين العام فورونكوف والأمين العام المساعد كونينسكس، ونرحب بتقريرهما المشترك (A/72/840، المرفق الرابع)، والذي حظي باطلاع جميع الدول الأعضاء. وتوفر التقييمات والتحليلات الفريدة التي تقدمها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب أساسا هاما لدعم بناء القدرات المقدمة من كيانات الاتفاق العالمي. وتعكس هذه التوصيات الأولويات وموافقة الدول الأعضاء والدعم المقدم من المجلس عن طريق لجنة مكافحة الإرهاب. ولذلك تحرص المملكة المتحدة على أن تعمل هيئات الجمعية العامة بشكل وثيق مع هيئات مجلس الأمن بما يكفل أن يظل هيكل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب يفي بالغرض من أجل الاستجابة في مسرح التهديد السريع التطور.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، كما أتوجه بالشكر لسفيري فنلندا والأردن وخبرائهما على جهودهم الدؤوبة خلال الشهر الماضي. ومما يسر المملكة المتحدة أننا، نحن الدول الأعضاء في الجمعية العامة، حققنا توافق آراء دولي لدى استعراضنا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن المهم أنه، بينما يتطور تهديد الإرهاب العالمي، تعكس الاستراتيجية التقدم الذي أحرزناه نحن الدول الأعضاء، كما أنها تواصل البناء على هذا التقدم.

لقد كان طريق التوصل إلى توافق في الآراء محفوفًا بالمناقشات الخلافية. ولم يكن الأمر سهلا، ولكن من المهم، أن لدينا جميعا في هذا المحفل، الفرصة لتبادل الآراء ووجهات النظر، وأن نتجمع في نهاية المطاف لمواجهة التهديد العالمي المشترك. ويسر المملكة المتحدة على وجه الخصوص أن تشهد إعادة تأكيد أهمية منع التطرف العنيف والتصدي للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ويعد المنع عنصرا أساسيا في نهجنا لمكافحة الإرهاب، ونحن نرى أن ثمة دور هام للأمم المتحدة في تعزيز الجهود الوطنية والدولية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة، فإن منع التطرف العنيف يتمثل بشكل أساسي في حماية الأشخاص حتى لا يصبحوا إرهابيين أو يدعمون الإرهاب عن طريق الحد من عزمهم على القيام بهذا العمل. وتؤيد المملكة المتحدة نهج الحكومة بأكملها والمجتمع برمته فيما يتعلق بالمنع، الأمر الذي يتجلى في استراتيجية المملكة المتحدة المحددة حديثا لمكافحة الإرهاب، CONTEST. ونقر بأن أشكال الانخراط الوطنية والمحلية بالنسبة للبرامج والتدابير مكونات بالغة الأهمية لتحقيق الفعالية والاستدامة. ويجب أن يكون منع التطرف العنيف مملوكا لسلطات الدولة الوطنية أو المحلية. فهو لا يمكن فرضه من الخارج. وسيكون

إلى المساواة بين المجموعات، والأديان والمناطق وبين الإرهاب الدولي، أهمية مضاعفة وتنسيق جهودنا الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، رحبت المكسيك، في حزيران/يونية ٢٠١٧، بإنشاء وظيفة وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، ونؤكد مجددا دعمنا للعمل الذي اضطلع به المكتب خلال السنة الماضية من أجل تحسين الفعالية والتنسيق في الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

وعلى الرغم من الجهود المشتركة في السنوات الأخيرة، ما زال الإرهاب الدولي يؤثر على الآلاف من الناس الأبرياء دون تمييز لبلدهم أو منطقة نشأتهم الأصلية أو عمرهم أو جنسهم أو دينهم أو سياساتهم. ونؤكد المكسيك مجددا دعمها وتضامنها مع ضحايا الإرهاب. ولهذا السبب، فإننا نأسف للنقص في صياغة القرار ٢٨٤/٧٢ - الذي قدم مشروعه في إطار الاستعراض السادس - فيما يتعلق بالدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الضحايا، ولا سيما النساء والفتيات، في مكافحة ومنع الإرهاب ومكافحة الخطاب المتطرف المؤدي إلى الإرهاب. وبالنسبة للمكسيك، فإنه ليس فقط مما له الأولوية العمل على جميع المستويات لضمان وصول ضحايا الإرهاب إلى العدالة، ولكن من المهم للغاية أيضا المساعدة على تعافيهم بعد تلك الأحداث، مما يمكنهم من الانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب الدولي.

ومن الملح لدى وضع استجابات فعالة وشاملة للتهديد في الأجلين القصير والمتوسط، أن نضمن أيضا وضع استراتيجيات مستدامة في الأجل الطويل لا تتصدى للإرهاب وتقوم بالتخفيف من تأثيره على السكان المدنيين، فحسب، بل تعالج أيضا الأسباب الجذرية للمظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تجعل الرسالة المتطرفة والعنيفة لتلك المنظمات جذابة بالنسبة لأكثر السكان ضعفا.

وستستمر المحادثات فيما بين الدول الأعضاء، عن حق، وبنبغي أن تستمر في الأشهر المقبلة بشأن ما حققناه خلال استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومناقشة المواضيع التي قد نختلف عليها، بصراحة. إن المملكة المتحدة تريد المضي قدما. وإذ نتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الأسبوع، فإننا نأمل أن يوفر فرصة للتبادل البناء والتبصر. وتأمل المملكة المتحدة أنه، من خلال المساهمة والمشاركة بصورة كاملة من جانب كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، يمكننا نحن المجتمع الدولي أن نستفيد من توافق الآراء الذي تحقق بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بغية إحراز تقدم كصوت موحد في كفاحنا ضد الإرهاب العالمي، لأن ذلك الكفاح من الأهمية بمكان بالنسبة لنا بحيث ينبغي ألا نكون منقسمين. وذلك هو هدف الإرهابيين، ولذلك دعونا نقف سويا.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

تود المكسيك أن تنوه بعمل وفدي الأردن وفنلندا في تيسير عملية التشاور المؤدية إلى الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتعتقد المكسيك أن هذه العملية تؤدي إلى تعزيز الحوار الصريح والبناء الذي يتيح صياغة التصدي بشكل أكثر فعالية وشمولا لظاهرة الإرهاب الدولي.

وعلى مدى العامين الماضيين، منذ الاستعراض السابق للاستراتيجية، تطور الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بشكل كبير، وأصبح تهديدا معقدا على نحو متزايد للسلام والأمن الدوليين. ويؤكد ازدياد استخدام الإنترنت كوسيلة لنشر الرسائل المتطرفة والعنيفة الآتية من المنظمات الإرهابية، والعديد من أعمال الإرهاب المنخفضة التكلفة والموجهة ضد أهداف سهلة، وزيادة خطاب الكراهية والعنصرية الذي يسعى

إلى أن خطر الإرهاب لا يزال قائما وأن على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها الاستراتيجي العالمي. ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد على العديد من النقاط المهمة في تقرير الأمين العام.

أولا، فيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ترحب إندونيسيا بالترتيب الجديد، الذي يهدف إلى تحقيق أوجه التآزر والتبسيط في عمل ومسؤوليات ٣٨ كيانا من كيانات الأمم المتحدة في مجالات التحليل والتقييم، وبناء القدرات، والتنسيق والاتساق. ومن وجه نظر إندونيسيا، فإن الهيكل الجديد سييسر أيضا التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية خارج منظومة الأمم المتحدة نفسها، وكذلك مع سائر المنظمات والمبادرات ذات الصلة.

ثانيا، إننا ندرك أنه ما زالت هناك مستويات مختلفة من قدرات الدول على تنفيذ الاستراتيجية العالمية. ولذلك يُتوقع من الأمم المتحدة أن تواصل مد يد العون للدول الأعضاء في تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب عن طريق تزويدها بالمساعدة في بناء القدرات. ولننضم بدعم هذه الجهود من خلال تبادل الخبرة والدراية القيمتين. ونشجع أيضا على مواصلة العمل على التركيز على الأنشطة القائمة الإجراءات، بغية تجنب الازدواجية وتحقيق تأثير كبير على أرض الواقع.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية العامة تطورا حدث مؤخرا في حالتنا على الصعيد الوطني، فضلا عن الجهود المبذولة في التصدي لخطر الإرهاب. في الآونة الأخيرة، شهدت إندونيسيا هجوما إرهابيا مروعا في سورابايا ضلع فيه المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون. وتبين هذه الحالة أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد تَوَاصَلُوا مع الجماعات المقاتلة المحلية وجلبوا واقعا الإرهابيين إلى منطقتنا. وردا على ذلك، واصلت إندونيسيا التأكيد على أهمية سيادة القانون وقدرة الدول على تنفيذ القوانين، تماشيا مع مبدأ

إن خطاب الكراهية لا مكان له في أي ظرف من الظروف. ومما لا ينم عن تحلي الجهات الفاعلة الحكومية بالمسؤولية، أن تقوم بدلا من تشجيع الإدماج الاجتماعي، بتغذية أشكال مختلفة من التطرف القائم على العنصرية وكراهية الأجانب التي تضر مجتمعاتنا المحلية وآفاق حياة السلام والوئام التي يتطلع إليها مواطنونا.

إن المنع يعني عدم تأجيج الكراهية. وتدعو المكسيك جميع الدول الأعضاء للاستفادة من عملية الاستعراض هذه للتأكد من أن الجهود المتعددة الأطراف لمنع الإرهاب تحترم حقوق الإنسان دائما وتتقيد، دون استثناء، بالإطار القانوني الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

إن على المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتصدى للتحديات التي تشكلها التهديدات الإرهابية وأن يظهر أن التعددية القائمة على التعاون والتضافر بين البلدان والتي يعززها تنوعها بصورة متبادلة، لا تزال صالحة ولها أثر حقيقي على حياة وأمن شعبنا.

السيدة ويردانيغتياس (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للأمين العام على تقريره عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/72/840). وأود أيضا أن أشكر الممثلين الدائمين لفنلندا والمملكة الأردنية الهاشمية على تيسير المناقشة بشأن نتائج الاستعراض السادس للاستراتيجية.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه منذ اعتمادنا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٦، فإننا نواجه تهديدا متصاعدا. فالإرهابيون يواصلون تكيف أساليبهم وتنظيمهم وشبكاتهم ومظاهرهم. وفي هذا الصدد، سيوفر لنا الاستعراض السادس لاستراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية فرصة لتعزيز جهودنا المشتركة. ويشير تقرير الأمين العام بوضوح

الداخلية إلى ما يلي: أولاً، توظيف الإرهابيين المدانين سابقاً واحتضانهم؛ ثانياً، تحويلهم إلى عوامل لمكافحة ومنع الراديكالية والتطرف في الأسر ذات الأجيال المتعددة من الإرهابيين؛ وثالثاً، وهو الأهم، وقف دورة انتشار الإرهابيين من جيل إلى جيل من خلال استهداف شبابنا.

وكي يتم تسريع عملية دملالجراح والتسامح المتبادل بين الإرهابيين المدانين سابقاً وضحاياهم، يسرت الحكومة في ٢٦ شباط/فبراير عقد اجتماع للمصالحة لإقامة جسر نحو السلم والوثام بين الجماعتين. وحضر هذه المناسبة ١٢٤ من الإرهابيين السابقين و ٥١ ضحية.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، ترحب إندونيسيا بمبادرة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تنظيم اجتماع تشاوري في جنوب شرق آسيا بشأن معاملة الأطفال المرافقين للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بطريقة تستند إلى حقوق الإنسان، الذي سيعقد بجاكرتا يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه.

وفي الختام، ومنذ ٢٠٠٦، فإن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب قد وفرت لنا استراتيجية شاملة ومقبولة دولياً لمكافحة الإرهاب. وإذ وضعنا في الاعتبار التغيرات السريعة في مجال الإرهاب نفسه، فمن المهم إبقاء الاستراتيجية محدثة دائماً كي تتمكن جميع الدول من النجاح في التصدي للتهديد معاً.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفدي الأردن وفنلندا على المشاركة في تيسير عملية الاستعراض التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار ٢٨٤/٧٢ بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولئن كان القرار قد تم اعتماده بتوافق الآراء، فإننا جميعاً ندرك أن النص هو في المقام الأول ليس سوى تحديث في القرار السابق بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي اعتمد قبل سنتين (القرار ٢٩١/٧٠)، احتفالاً بمرور العقد الأول على صياغة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة.

الملكية الوطنية. وبناء على ذلك، قامت إندونيسيا بتعديل قانون مكافحة الإرهاب في ٢٥ أيار/مايو. وقد وسّع القانون المعدل سلطة الدولة للتعامل مع مظاهر الإرهاب الحالية، بما في ذلك تجريم الأعمال الإرهابية التي يرتكبها المقاتلون الأجانب، عند الاقتضاء، بما في ذلك العائدون ومغيرو مكان الإقامة.

ويضمن قانون مكافحة الإرهاب الحالي برامج مكافحة التطرف واجتثاث التطرف في إطار نهجنا الشامل لإزاء مكافحة الإرهاب. ويستهدف برنامج القضاء على نزعة التطرف لدى المتطرفين في أماكن الاحتجاز أو السجن، ويهدف إلى تحضيرهم كي تتم إعادة إدماجهم في المجتمع، في حين أن برنامج مكافحة التطرف يهدف إلى حماية المجتمع من انتشار الخطاب الراديكالي والمتطرف الذي يفضي إلى الإرهاب، لا سيما عن طريق تعزيز القدرة على التكيف.

ومن أجل دعم تنفيذ القواعد والأنظمة، فإن حكومة بلدنا بصدد إعداد خطة عمل وطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف التي ستدمج فيها جزئياً خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. ستركز خطة عملنا على المنع وإنفاذ القانون والقضاء على نزعة التطرف ومكافحة التطرف، فضلاً عن الشراكة والتعاون الدولي. ومن المقرر أن تكون خطة العمل جاهزة هذا العام.

كما أن منع تمويل الإرهاب وقمعه هو جزء حاسم من مكافحة الإرهاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنت إندونيسيا قانوناً يرسى الأساس لتجريم تمويل الإرهاب وتحميد أصول الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

واتخذت إندونيسيا أيضاً عدة تدابير مبتكرة للتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد الوطني. ومن أجل وقف دوامة التطرف، لا سيما داخل الأسر، أنشأ عدة أفراد من المدانين سابقاً بجرائم إرهاب مؤسسة في شرق جاوه، ومدرسة إسلامية داخلية في شمال سومطرة. وتهدف المؤسسة والمدرسة

أن تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على التركيز على ضرورة التحديد على نحو جماعي للتهديدات والتحديات الناشئة التي تمثلها الشبكات الإرهابية فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة، واستراتيجيات التجنيد والأهداف المعرضة للهجمات في جميع البلدان.

إن الرسالة واضحة. فنحن لا نزال أبعد ما نكون عن التمكن من التوصل إلى تفاهم مشترك وعزم على التصدي لذلك التهديد العالمي بالجدية ووحدة الهدف اللذين يتطلبهما. ولن يشكل سماحنا بذلك إلا خطرا علينا. إن التهديد الذي تمثله الشبكات الإرهابية تهديد حقيقي وآخذ في الازدياد. وسيكون من الضروري اتخاذ نهج أكثر تصميمًا وغير متحيز لكي تكون تلك العملية المتعددة الأطراف ذات مغزى.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن الاستعراض الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أتوجه بخالص الشكر للسفير ساور ممثل فنلندا والسفيرة بحوث مثله الأردن، وفريقيهما، على المشاركة في تيسير هذه المفاوضات الصعبة ولكنها هامة. واعتمدت الاستراتيجية بتوافق الآراء قبل ١٢ عاما، وكانت خطوة كبيرة إلى الأمام في صون السلام والأمن الدوليين. إننا اجتمعنا لتنسيق إطار عالمي موحد لمواجهة التهديد المتطور للإرهاب.

وبالنظر إلى الوراء، فإننا عززنا جهودنا بعد كل استعراض، سواء بإقرار خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف المصحوب بالعنف أو بتأسيس عملنا في مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف على مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكان استعراض الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ معلما بارزا، ويسرنا أن نرى أنه بالرغم من الجهود الدؤوبة لمجموعة صغيرة من الدول الأعضاء للتراجع عن التقدم الهام

ولكن كان على أي قرار متعدد الأطراف أن يقيم توازنا ويتوصل إلى حل توافقي، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن القرار لا يعكس تغييرات موضوعية من صيغته السابقة. إننا نقول إنه بعد فترة العامين الفاصلة واصلت الشبكات الإرهابية ترويع الشعوب في مختلف أرجاء العالم، وتوسيع نطاق وجودها ونشر أيديولوجياتها للكرهية والتجنيد عبر الحدود، وجمع الأموال، وتحسين استخدامها للتكنولوجيا الحديثة.

ومع أن معظم الدول الأعضاء الممثلة هنا شهدت هجمات إرهابية، فإننا في الأمم المتحدة لا نزال نعاني من أجل تعزيز التعاون الهادف المتعدد الأطراف بشأن مكافحة الإرهاب، وكثيرا ما يكون ذلك بسبب الاعتبارات السياسية الضيقة. ومن المخيب للآمال ألا نرى إحراز تقدم ذي مغزى حتى في لغة القرار المتعلق بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال يعكس تقاعس الدول الأعضاء عن العمل بشكل جماعي على التصدي للتهديدات من الجهات الفاعلة من غير الدول. ومن الواضح أن ذلك لا يبشر بالخير لأمننا الجماعي.

وكان إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العام الماضي تطورا إيجابيا نأمل أن يواصل الإسهام في توطيد جهود منظومة الأمم المتحدة في ذلك السياق. كما نرحب باستضافة مكتب مكافحة الإرهاب لأول اجتماع من نوعه لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب، المقرر عقده في وقت لاحق هذا الأسبوع. وكجزء من التزام الهند المستمر بتعزيز الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب ودعم عمل مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا، أعلنت حكومة بلدنا تقديم تبرع للمكتب قدره ٥٥٠.٠٠٠ دولار.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب نفسها، كان يحدونا الأمل في إجراء تقييم أكثر صدقا لأداء هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك العمل بشأن ذلك التحدي العالمي في مجلس الأمن. وكنا أيضا نأمل

ونناشد الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء تعزيز مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف بزيادة مشاركتها في العمل مع المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والشباب، الذين هم مهمشون في أغلب الأحيان. وكنا نأمل لو تمكن القرار ٢٨٤/٧٢ من أن يعكس على نحو أفضل الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب.

ويجب ألا يساء استخدام جهود مكافحة الإرهاب لأغراض سياسية أخرى. وندين سوء استخدام بعض الدول الأعضاء لقوانين مكافحة الإرهاب لتجريم الأفكار ومعاقبة ما يسمى بالمطرفين الذين لم يلجأوا إلى أي شكل من أشكال العنف. ويجب أن نبقي مركزين على الأخطار الحقيقية التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وينبغي ألا تكون مكافحة الإرهاب ذريعة لتقويض احترام حقوق الإنسان.

كما نحدد التأكيد على أنه يجب على الجهود الناجحة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف أن تحترم حقوق الإنسان وأن تكون راسخة في سيادة القانون. ونشعر بالأسف لأن بعض الدول الأعضاء طالبت الجهات المانحة بزيادة تعزيز بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في حين تستغل سيادة الدولة لحماية أنفسها من المساءلة. وحينما يتعلق الأمر بتمويل المانحين، فإن الولايات المتحدة لن تدعم عمليات البطش السياسي التي تتم باسم مكافحة الإرهاب. ومرة أخرى، فإن الولايات المتحدة تركز على دعم تدابير مكافحة الإرهاب التي نعلم أنها تحقق نتائج.

ويسرنا أن قرار هذا العام يعزز النداء العالمي من أجل مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي تم تناوله في قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧) المتخذ بالإجماع. وعلينا تعزيز أمن الحدود وجهود إنفاذ القانون لمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بزيادة جمع بيانات المسافرين، مثل المعلومات المسبقة

المحرز، فإن العناصر الرئيسية من استعراض عام ٢٠١٦ بقيت ثابتة، ولا سيما بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف. ويشكل المنع جزءاً لا يتجزأ من نهج شامل للتصدي للأسباب الأساسية للتطرف المصحوب بالعنف. ولذلك السبب أيدنا توصيات خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف المصحوب بالعنف.

ومن الأهمية البالغة بمكان أن تضع الدول الأعضاء خطط عمل وطنية مصصمة خصيصاً تتخذ نهجاً يشرك المجتمع ككل لتعزيز الميثاق الاجتماعي ومعالجة الدوافع المحلية للتطرف المصحوب بالعنف. وقد نكون بصدد دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في ساحة المعركة، ولكن المنظمات الإرهابية لا تزال قادرة على تغذية نزعة التطرف وتجنيد الأشخاص لارتكاب أعمال العنف في جميع أرجاء العالم. وليس الهدف من جهودنا مجرد الرد على تلك الهجمات، ولكن أيضاً منع التطرف المصحوب بالعنف من خلال العمل مع المجتمعات المحلية لوقف تغذية نزعة التطرف في المقام الأول. وذلك يتطلب من الحكومات إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما المجتمع المدني، والمضي إلى أبعد من إنفاذ القانون.

وتفهم المنظمات الشعبية التحديات والفوارق الدقيقة على أرض الواقع، ولديها في كثير من الأحيان إمكانية أكبر للوصول إلى المجتمعات المحلية. إن أفراد الأسرة والمعلمين ومنظمي المجتمعات المحلية والسلطات الدينية يمكنهم جميعاً أن يعملوا بمثابة آليات للإنذار المبكر، لأنهم غالباً ما يكونون في وضع يمكنهم من التعرف على العلامات الأولية للتطرف المصحوب بالعنف قبل المسؤولين الحكوميين. ولكسب تلك المعركة، علينا أن نعمل مع كل المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والمربون والزعماء الدينيين والثقافيون، على بناء القدرة على التكيف في مجتمعاتنا.

من الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، ويشكل القرار ككل خطوة في الاتجاه الصحيح.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/72/840)، وكذلك الرئيس على عقد هذا الاستعراض السادس. كما أود أن أشيد بالمثلين الدائمين للأردن وفنلندا، السفارة سيما سامي بحوث والسفير كاي ساور، وأفرقة الخبراء التابعة لكل منهما على تيسير اعتماد القرار ٢٨٤/٧٢.

لقد وقعت جمهورية الأرجنتين مرتين ضحية للإرهاب الدولي، عند الهجوم على السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس عام ١٩٩٢، ومقر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة في عام ١٩٩٤. ولذلك، كان بلدي من بين أوائل البلدان التي وجهت الانتباه إلى حاجة المجتمع الدولي لوضع تعريفات واضحة من أجل إرساء الأساس لسياسة تقوم على التعاون والتنسيق في التصدي للإرهاب.

وقد أحرز تقدم كبير منذ الاستعراض الأخير للاستراتيجية. وترحب الأرجنتين بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما نرحب بتعيين السيد فلاديمير فورونكوف في منصب وكيل الأمين العام المسؤول عن هذا المكتب.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن دعم جمهورية الأرجنتين للاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يمثل خطوة هامة نحو وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لتحسين التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية. ونأمل أن تتمكن الدول الأعضاء، من خلال التطبيق المتسق لتلك المبادئ التوجيهية، من الاستفادة بشكل مباشر من

عن المسافرين وسجل أسماء الركاب والبيانات البيومترية، وتحليل هذه البيانات وتبادلها. ويجب أن نضع استراتيجيات تراعي الاعتبارات الجنسانية وعامل السن للمقاومة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وأن ننفذ هذه الاستراتيجيات. وللمرة الأولى في الجمعية العامة، فإننا أدنا استخدام المدنيين دروعاً لحماية الأهداف العسكرية من الهجمات. إن الإرهابيين، بتجاهلهم لرفاه المدنيين، هم من ضمن أسوأ مرتكبي الإعتداءات، على نحو ما شهدنا مع حماس، على سبيل المثال لا الحصر. ونشيد بتوصلنا إلى توافق آراء على هذه المسألة الهامة: إنه ينبغي ألا يستخدم المدنيون، بمن فيهم الأطفال، دروعاً لحماية الإرهابيين.

وأخيراً، وبالرغم من تلك الإنجازات لهذا العام، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق من الإشارات إلى ما يسمى بمبدأ التسليم أو المحاكمة، وهو خطأ في فهم القانون الدولي. ومع أن التسليم والمحاكمة عنصران حيويان لتصدي أجهزة إنفاذ القانون للإرهاب، فإن الالتزام بالتسليم أو بالمحاكمة ينشأ بموجب معاهدات متعددة الأطراف محددة وهو ليس مبدأ قانونياً قائماً بذاته. إن محاولة تشجيع أحكام قانونية غير صحيحة وغامضة يلحق الضرر بالتعاون القانوني الذي يقصد تعزيزه. كما أننا نرفض أيضاً الدعوة العامة الواردة في الفقرة ٧٩ إلى الدول الأعضاء من أجل ضمان ألا تعوق التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب أنشطة تقديم المساعدة الإنسانية، حتى وإن كان الإرهابيون يستفيدون من تلك الأنشطة. وعلى الدول الأعضاء التزام بحظر مواطنيها، أو من هم داخل أراضيها، من تقديم أصول إلى المنظمات الإرهابية أو فرادى الإرهابيين لأي غرض من الأغراض.

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٨ أكثر قوة من الاستراتيجية الأخيرة، ولذلك السبب انضمامنا إلى توافق الآراء اليوم على كل النص ما عدا فقرة واحدة، بالرغم من شواغلنا. ونحن ملتزمون بالعمل بجدية على حماية الأجيال المقبلة

تحرز تقدما بشأن خطط تدريب القضاة، والمدعين العامين، وموظفي الإدارة العامة في مجال تحقيقات الملكية في سياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة، فإن الزيارة التي قامت بها سلطات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى الأرجنتين في العام الماضي كانت إيجابية للغاية، ونأمل أن يتجسد التقدم الذي أحرزته الأرجنتين في تنفيذ القرارات ذات الصلة بهذا الموضوع في تقريرها عن الزيارة.

وفيما يتعلق بإطار الركيزة الرابعة، تكرر الأرجنتين التأكيد على موقفها الواضح من الاحترام غير المشروط للقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للجائين في مكافحة آفة الإرهاب، وقد أعربت عن هذا الرأي في جميع المحافل الدولية والاجتماعات الثنائية مع الدول الأعضاء.

وأود أن أعرب عن التزام بلدي الثابت بالقرار ٢٨٤/٧٢، الذي اعتمدناه للتو، نظرا لأنه يجسد قيم ومبادئ الأمم المتحدة التي يستند إليها موقف الأرجنتين في مكافحة الإرهاب. كما يشمل مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب واتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، اللذين أنشئا منذ إجراء آخر استعراض، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو استعراض شرف وفد بلدي بالمشاركة في تيسيره مع البعثة الدائمة لآيسلندا.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا نرحب بروح القرار والإجراءات التي يسعى إلى تحفيز الدول الأعضاء على اتخاذها، وبخاصة عن طريق تعزيز العمل في إطار الهيئات المتعددة الأطراف، لا سيما من جانب الأمم المتحدة، والأمين العام، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومجلس الأمن، ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، فضلا عن المنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتعتقد الأرجنتين أن تلك

المعارف والمهارات المحددة التي تراكمت لدى المجتمع الدولي على مر العقود في مجال مكافحة آفة الإرهاب.

ومنذ الاستعراض الأخير للاستراتيجية، عام ٢٠١٦، ما برحت الأرجنتين تسعى إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة. وفي إطار الركيزة الأولى للاستراتيجية العالمية، قامت جمهورية الأرجنتين بتعزيز تشريعاتها بشأن الحقوق والضمانات التي تهدف إلى حماية ضحايا جميع الجرائم، بما في ذلك الإرهاب، لكي تكفل حصولهم على المشورة والمساعدة والتمثيل القانوني والحماية وسبل اللجوء إلى العدالة.

وفي إطار الركيزة الثانية للاستراتيجية، عززت الأرجنتين قدراتها الوطنية لمنع الإرهاب ومكافحته. وتحقيقا لهذه الغاية، يتم فحص أكثر من ١٠٠ مليون حركة هجرة على حدودنا البرية والنهرية والموانئ والمطارات الدولية سنويا مقارنة بقاعدة بيانات الإنتربول من خلال جهود منسقة من جانب السلطات والوكالات الاتحادية لمنع حركة الإرهابيين والأسلحة والمتفجرات عبر الحدود.

وقد بدأنا، بقيادة وزارة العدل في الأرجنتين، عملية استعراض للقانون الجنائي الأرجنتيني بهدف ضمان تماشي اللوائح العقابية الوطنية مع التزاماتنا الدولية. ويشمل المشروع الأولي لإصلاح قانون العقوبات، الذي من المتوقع أن يناقشه المؤتمر الوطني في القريب العاجل، تحسين صياغة التعريف الجنائي لجريمة الإرهاب وتمويله، ويتضمن تعريفا جنائيا جديدا لجريمة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي السياق نفسه، يضطلع بلدنا بأول تقييم وطني للمخاطر بشأن تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، في إطار توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتشكل هذه الإجراءات جهودا وطنية تضم جهات فاعلة من القطاع الخاص ذات اختصاص مباشر وغير مباشر في مجال منع الجرائم المالية ومكافحتها. كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل في الأرجنتين

خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي أحطنا جميعا علما بها خلال الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. تؤكد خطة العمل على أولية الاستراتيجيات الوطنية التي يجري وضعها وتنفيذها من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره، وينبغي أن يظل ذلك هو المبدأ الإرشادي في المستقبل.

ونحن نرى أن السؤال بشأن مفهوم التطرف العنيف ذاته أو إعادة تعريفه ستكون له نتائج عكسية في الوقت الذي سلم فيه عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدنا، بالتهديدات التي يشكلها، والذي يفضي إلى الإرهاب. ويمكن أن تعتبر خطة العمل لمنع التطرف العنيف أداة مفيدة لزيادة تيسير تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما في معالجة الدوافع والعوامل الكامنة وراء الإرهاب على مستوى المجتمع المحلي.

وقد أوضحت عملية الاستعراض السادس أنه على الرغم من الالتزام المشترك للدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب، ما زالت هناك اختلافات واسعة بشأن السبل والوسائل الفعالة للقيام بذلك على نحو منسق. والمسائل المطروحة مألوفة لدى جميع الوفود بشكل أو بآخر، وربما لا يمكن معالجتها من خلال عمليات الاستعراض نصف السنوي وحدها. ويود وفد بلدي أن يشجع مجموعة من الدول الأعضاء المهتمة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لتيسير سلسلة من المحادثات غير الرسمية في الفترة الانتقالية لمساعدة المداوالات المستنيرة والصريحة المسبقة بشأن بعض تلك المسائل البالغة الأهمية، بطريقة شاملة. ويمكن أن يشكل مؤتمر الأمم المتحدة القادم لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء نقطة انطلاق جيدة للشروع في هذا الحوار.

وليست مسألة التقيد بالأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب بحاجة إلى تأكيد. ونحن في بنغلاديش نواجه أزمة

هي المجالات الأكثر ملاءمة لتنسيق التعاون اللازم فيما بين الدول من أجل منع الإرهاب والقضاء عليه.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي هذا الصباح.

وننضم إلى الآخرين في تهنئة سفيرتي فنلندا والأردن، ووفديهما، على عملهم الدؤوب في توجيه اعتماد القرار ٢٨٤/٧٢ بتوافق الآراء بشأن الاستعراض السادس لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

تعتقد بنغلاديش أن التنفيذ الشامل والمتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال استجابات محددة السياق على الصعيدين الوطني والإقليمي يمكن أن يحدث فرقا حقيقيا في دحر هذه الآفة العالمية وصلتها المتزايدة بالجريمة المنظمة. ونشعر بالتشجيع إزاء وحدة الهدف التي أبدتها مرة أخرى الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونشعر بالتشجيع لتحديد الالتزام بعدم ربط الإرهاب بأي جنسية أو جماعة إثنية أو دين. ونخطط علما بتوعية الدول الأعضاء بالتهديدات الناشئة التي تشكلها الجماعات الإرهابية، التي غالبا ما تستفيد من التكنولوجيات الجديدة.

لقد أحرز القرار الذي اعتمد اليوم قدرا من التقدم في معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع التشديد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل أمن الحدود والطيران. كان وفد بلدي سيرحب بمزيد من التقدم الموضوعي بشأن المسائل المتعلقة بالأنشطة الإرهابية في الفضاء الإلكتروني والأبعاد الجنسانية للإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب.

وقد شعرنا بقلق خاص إزاء اختلاف الآراء الذي شهدناه هذه المرة بشأن مسألة منع التطرف العنيف. ولدى وفد بلدنا شعور قوي بأنه ينبغي ألا يكون هناك أي مجال لإعادة تفسير

السيد بحر العلوم (العراق): أود في البداية أن أشكر السفارة بحوث سفيرة الأردن والسفير ساور سفير فنلندا، والأفرقة التابعة لهما على عملهما الشاق خلال عملية الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويشكر وفد بلدي ممثل المملكة العربية السعودية وممثل فنزويلا على بيانتهما باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي.

إن اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ شكل خطوة رئيسية في جهودنا لمكافحة الإرهاب. وبعد سنوات عديدة، أصبحت الاستراتيجية نقطة مرجعية للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي تنفيذها بصورة شاملة وبشكل مستمر، بما يكفل التوازن بين ركائزها الأربع.

والاستعراض السادس الذي عقد بعد مضي ١٢ سنة على اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، هو أول استعراض يجري بعد إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١ الذي اتخذ بتوافق الآراء. ولقد انضم وفدي إلى توافق الآراء في ذلك الوقت لأننا كنا نؤمن بالدور الجديد للمكتب، الذي يمثل خطوة هامة في جهودنا الجماعية الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بنجاح، وتعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

وعلى الرغم من التقدم العسكري الذي أحرزته القوات الوطنية العراقية المختلفة ضد منظمة داعش الإرهابية، وتحرير جميع الأراضي العراقية في العام الماضي - تلك التي احتلتها داعش منذ عام ٢٠١٤ - لا تزال تلك المنظمة ترتكب أفظع أعمال العنف والقتل في جميع أنحاء العالم باسم الإسلام، على الرغم من أن الإسلام لا علاقة له بذلك. وهي تشكل تهديدا

الروهينغيا الإنسانية التي لا تزال من التداعيات الشنيعة وغير المتناسبة لما يسمى حملة مكافحة الإرهاب التي لا تقل بشيء عن التطهير العرقي، على يد سلطات ميانمار. ومن الأهمية بمكان نبذ المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب بحيث لا تتخلى أي دولة من الدول الأعضاء عن مسؤوليتها الرئيسية عن حماية السكان المدنيين على أراضيها باسم عمليات مكافحة الإرهاب. ونحث ميانمار والدول الأعضاء التي لها تأثير على ألا تستخدم موضوع مكافحة الإرهاب كذريعة لرفض أو عرقلة عودة وإعادة تأهيل الروهينغيا القابعين على طول الحدود بين بلدينا، ويقسم زهاء مليون منهم في مخيمات في بنغلاديش. ومن جانبنا، لا تزال بنغلاديش ملتزمة بحرمان العناصر الإرهابية من البلدان المجاورة لنا من أي ملاذ، وفقا لرؤية حكومتنا للأمن الإقليمي.

واليوم، استيقظنا على نبأ آخر من الأنباء المحزنة، وهو وفاة أحد المراقبين العسكريين المنتشرين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا، نتيجة كمين لإحدى الميليشيات. ونود أن نشدد على الأهمية القصوى للتواصل الاستراتيجي مع جميع أطراف النزاع بشأن المشاركة غير القتالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بحيث لا يُستهدف حفظة السلام التابعين لنا بشكل عشوائي في الهجمات التي تشنها الميليشيات والجماعات الإرهابية.

ونود أن نختم بأن نسجل مرة أخرى تقديرنا لعلاقات العمل السليمة التي استحدثها وفد بلدي مع مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا. ونحن نعترف أيضا بالمساعدة التقنية المهمة ودعم بناء القدرات التي ما زلنا نتلقاها من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما في المجالات التي تتفق مع أولوياتنا الوطنية. وستواصل بنغلاديش تشجيع ودعم جميع المبادرات البناءة الرامية إلى تعزيز الاتساق والتنسيق بين سائر جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الأمم المتحدة.

ينضم وفد بلدي إلى التوافق لاعتماد قرار الاستعراض السادس ٢٨٤/٧٢ للاستراتيجية العالمية لاعتبارات هامة من أجل الوقوف صفا واحدا ضد الإرهاب، إدراكا لما تضمنه من فقرات هامة، ولا سيما التدابير ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومنع الحصول على الأسلحة غير المشروعة، ومكافحة تمويل الإرهاب، والتصدي للخطاب الإرهابي، وتعزيز دور الشباب والنساء والمجتمع المدني، والتركيز المتجدد على بناء القدرات وتقديم المساعدة للدول الأعضاء بناء على طلبها من قبل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

في الختام، يرحب وفد بلدي بعقد المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب، المؤمل عقده يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه للعام الجاري. ونرى ضرورة اغتنام هذه المناسبة، وما يتخللها من أحداث جانبية مهمة، وأن تكون أساسا مهما، وباكورة لعرض عناصر جديدة لتطوير الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والعمل على ذلك منذ الآن، تمهيدا للاتفاق عليها خلال النظر في مشروع قرار الاستعراض الشامل السابع المقبل لعام ٢٠٢٠.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص امتناني للرئيس على عقد هذه الجلسة العامة الهامة اليوم، بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أعرب عن تقديري لفنلندا والأردن على جهودهما الهائلة في تيسير مناقشة الاستعراض.

لقد تطور التهديد الذي يشكله الإرهاب وانتشر على الصعيد العالمي. إن اتخاذ قرار اليوم ٢٨٤/٧٢ بشأن الاستعراض السادس للاستراتيجية بتوافق الآراء، يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي يفرض على الإرهاب. لقد ناقشنا خلال الاستعراض خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون

للسلام والأمن الدوليين، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/72/840)، الذي يتضمن معلومات هامة عن تنفيذ الاستراتيجية، ومساهمات الدول الأعضاء في هذا التنفيذ، والحاجة إلى معالجة التهديدات القائمة.

وقد قيمت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب القضايا ذات الأولوية التي تواجه بلدي العراق على الصعيد القانونية والمؤسسية والتنفيذية في مجال مكافحة الإرهاب، وأعدت قائمة بـ ١٦ من المسائل ذات الأولوية القصوى للحكومة العراقية. وفي هذا الصدد نعرب عن امتناننا العميق لكل من السيد فورونكوف، وكيل الأمين العام لشؤون مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونيكس، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وقد أدت تلك الزيارة إلى الشروع في العديد من المشاريع الهامة الرامية إلى معالجة القضايا الأربع ذات الأولوية كخطوة أولى، ولا سيما في مجالات بناء القدرات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب؛ وتزويد الشباب بفرص العمل وتطوير مهاراتهم وقدراتهم من أجل مكافحة التطرف العنيف؛ وتحسين القدرات الوطنية لمنع ومواجهة الهجمات البيولوجية والكيميائية في العراق؛ ومنع التطرف العنيف من خلال الاتصالات الاستراتيجية؛

ومرة أخرى، نؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي.

ونؤكد من جديد، على ضرورة تعزيز التعاون الدولي، وحث الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب بشكل عام، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن منع التمويل المالي واللوجستي لعصابات داعش الإرهابية، والاتجار بالنفط والأسلحة والآثار العراقية والسورية، عبر الحدود مع تلك العصابات الإرهابية.

الصدد، كنا نود أن نرى لغة عبارات أقوى في القرار ٢٨٤/٧٢ للاعتراف بدور تلك الجهات الفاعلة.

يشكل اعتماد قرار الاستعراض السادس اليوم بتوافق الآراء حدثاً بارزاً لتجديد التزامنا بمكافحة الإرهاب. لكننا لکن ليستهدا ليس النهاية. والآناً يجب علينا أن ننفذ ما اعتمدناه، وأحثوا حض جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة على أساس الاستراتيجية والقرار ٢٨٤/٧٢.

السيد إدريس (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى كل من السيدة السفيرة، الدكتورة سيما بحوث، الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والسيد السفير كاي ساوير، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، على جهودهما في تيسير عملية المراجعة الاستعراض السادسة للاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

قدمت مصر، ومجموعة من الدول متشابهة الفكر، خلال المفاوضات، عددا من الاقتراحات والحلول الوسط الهادفة إلى التوصل إلى توافق في الجمعية العامة حول المقصود بمصطلح "التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب"؛ نظرا لاستمرار الغموض حول استخدامات المصطلح والخلط بينه وبين "الإرهاب" في أحيان، وبينه وبين "مكافحة التطرف المؤدي إلى الإرهاب" في أحيان أخرى، وذلك في ضوء عدم وجود تعريف أو فهم دولي متفق عليه لمصطلح "التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب".

على خلاف الحال مثلا، بالنسبة للإرهاب، حيث يوجد تفاهم دولي حول معنى جريمة الإرهاب، على الرغم من عدم وجود تعريف دولي في الأمم المتحدة للإرهاب، لأسباب سياسية معروفة.

وقد حاولت مصر والدول متشابهة الفكر، باقتراحاتها حول هذا الموضوع، التأكيد على عدم إمكان الربط بين ما يسمى بالتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وأي دين أو جنسية أو إقليم أو ثقافة أو مستوى اجتماعي أو اقتصادي معين،

الأجانب العائدون والمنتقلون إلى أماكن جديدة. وللكشف عن هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب واكتشاف شبكاتهم، من المهم للغاية اتخاذ تدابير جماعية لاستخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجل أسماء الركاب، وبيانات القياسات الحيوية، وكذلك ربط قواعد بيانات الإنتربول بوكالات إنفاذ القانون وأمن الحدود والجمارك.

ويؤكد القرار ٢٨٤/٧٢، إلى جانب قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، على أهمية أن تكون المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجل أسماء الركاب، وبيانات القياسات الحيوية، وقواعد بيانات الإنتربول، متصلة بنقاط التفتيش الحدودية. ونعتقد أن هذا الجزء هو أحد أهم عناصر القيمة المضافة للقرار، ولذلك يجب علينا مضاعفة جهودنا الرامية إلى تنفيذه لتنفيذه. وشددت اليابان على أهمية هذه التدابير خلال مناقشة الاستعراض. ونحن نقدم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إليها.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية دور المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والنساء والشباب في التصدي للإرهاب ومنع التطرف العنيف. فعلى سبيل المثال، يشمل دور المرأة تشكيل المجتمعات والقيم الأسرية، وتحديد وكشف العلامات الأولى للتطرف والتدخل في مرحلة مبكرة، واستخدام مختلف أشكال وسائط الإعلام لتعزيز الخطاب المضاد.

أود وأود أن أعرض أحد المشاريع الناجحة التي ساهمت بها اليابان بخصوصية تمكين المرأة من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة. يهدف هذا المشروع إلى تحديد الرهائن السابقين فيلدى جماعة بوكو حرام، وتمكين هؤلاء النساء من خلال توفير التدريب على مهارات إدارة الأعمال الصغيرة ومجموعات المواد الاقتصادية التي تمكن النساء من بدء أعمال تجارية صغيرة. وفي الواقع، قدمت مشاريعنا عدة أمثلة على كيفية مساهمة حماية وتمكين النساء، في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وفي هذا

بموضوعات المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛، وضرورة التصدي للخطاب الإرهابي؛ وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧)؛ والإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي؛ وعدم توفير الملاذ الآمن للإرهابيين على شبكة الإنترنت؛ وتسليم المجرمين في قضايا الإرهاب؛ وتمويل الإرهاب.

كذلك تم الحفاظ والإبقاء على عدد من الفقرات الهامة التي كانت هناك مساع لحذفها أو تعديلها بطريقة تؤدي إلى إفراغها من محتواها، ومن ضمنها الفقرات التي تتناول المبدأ القانوني الراسخ المتعلق بتسليم المجرمين أو محاكمتهم؛ وضرورة إنهاء الاحتلال الأجنبي؛ وضرورة بناء قدرات الدول وتقديم المساعدات الفنية لها في مجال تجنب ومكافحة الإرهاب؛ وضرورة سرعة الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب؛ ودور المجتمع المدني في تجنب ومكافحة الإرهاب.

وأود أن أشير، في هذا الصدد، إلى الدور الهام الذي يقوم به كل من الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية في التصدي لأيديولوجيات وخطاب الإرهاب والتطرف على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

لقد انتهت عملية الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتعين، بالاستفادة من قرار الجمعية العامة (٢٨٤/٧٢) حول استعراض الاستراتيجية، مثله مثل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، أن يتم التزام الجميع به واحترامه وتنفيذه بشكل كامل وفعال. فبدون هذا التنفيذ الكامل والفعال ستذهب جهودنا هباء، لأن الاتفاق على قواعد وتدابير تجنب ومكافحة الإرهاب أمر هام، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو التنفيذ الكامل لما يتم الاتفاق عليه. وإلا، فإن المعادلة ستكون دائما غير مكتملة.

وفي هذا السياق، أود ختاماً الإشارة إلى نقطتين. الأولى أهمية الدور الذي يقوم به كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم

خاصة مع ما تلاحظ من قيام البعض بتصنيف العمل الإجرامي كإرهاب، إذا قامت بارتكابه جماعات أو تنظيمات كداعش أو القاعدة تعتقد أنها تمثل الإسلام وتتخذ منه مظلة، مع توصيف نفس وذات العمل الإجرامي كتطرف عنيف إذا قام بارتكابه فاعلون من جماعات دينية أخرى أو جماعات اليمين المتطرف. الأمر الذي يعني توصيف نفس العمل الإجرامي بوصفين مختلفين، على حسب مرتكبيه، فضلاً عن الربط غير الصحيح بين الإرهاب والدين الإسلامي.

لقد كانت هناك رغبة حقيقية وخالصة لمصر والدول متشابهة الفكر، للتوصل في التوصل إلى توافق حقيقي غير شكلي، حول موضوع "التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب". وبالقطع، هذا التوافق كان سيغدو مفيداً في توحيد الجمعية العامة على فهم معين لمصطلح التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. وبالتالي سيفيد المصلحة العامة وعمل الأمم المتحدة، خاصة أن موضوعات تجنب التطرف المؤدي إلى الإرهاب وتجنب الإرهاب، تأتي بالفعل على رأس أولوياتنا كوننا دولة تواجه الإرهاب بشكل يومي على الأرض.

إلا أنه مع إصرار البعض على الإبقاء على هذا الغموض غير البناء المحيط بمصطلح التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، ورغبة منا في عدم كسر التوافق حول قرار استعراض الاستراتيجية ٢٨٤/٧٢، أصبح الطريق إلى الأمام هو الإبقاء على الفقرات الواردة في قرار الجمعية العامة (٢٩١/٧١) حول الاستعراض الخامس للاستراتيجية ذات الصلة بموضوع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وعدم إضافة أية فقرات جديدة حول التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في قرار الجمعية العامة حول الاستعراض السادس للاستراتيجية.

وبخلاف موضوع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، تم تضمين القرار فقرات إيجابية جديدة هامة تتناول أبعاد ذات صلة

ينتهجه البعض في إطار منظمتنا الأممية؛ إذ أنه نتيجة لتلك الممارسات لا يمكن لأي نص أو قرار أممي أن يمنح الجميع كل ما يريدون.

واسمحوا لي بأن أتقدم ببعض الملاحظات التي نرى أنها ستسهم في تطوير المقاربات والاستراتيجيات التي سنتبناها في عام ٢٠٢٠ مع موعد الاستعراض المقبل.

أولاً، إن الجمهورية العربية السورية بلد معني قبل الجميع بخاطر الإرهاب نتيجة لما عاناه الشعب السوري خلال السنوات الماضية من الأنماط الجديدة للإرهاب الدولي العابر للحدود. وهي الأنماط التي تنشأ وتتطور بين عمليات استعراض الاستراتيجية التي تجري كل سنتين. ولا بد أنكم لاحظتم مؤخراً أن كل شيء يجب أن يكون عابراً للحدود - الإرهاب عابر للحدود، وهناك أطباء بلا حدود، وصيادلة بلا حدود، وجيوش بلا حدود، وأحياناً مهرجون بلا حدود.

وبالرغم من تفهمنا للدوافع التي حدثت بالبعض لتقديم نصوص أو مشاريع فقرات ركزت على مخاطر عودة ما يسمى بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى موطنهم أو بلدان الإقامة أو إلى بلد ثالث، فإننا لا يمكن أن نقبل الدوافع التي جعلت وفود بعض الدول ترفض، وبشكل متعنت، ما طرحناه من فقرات تدعو إلى اعتراف دولنا جميعاً بالأسباب والظروف الحقيقة التي أدت إلى نشوء وتفاقم هذه الظاهرة الخطيرة؛ وكذلك الاعتراف بالمسؤولية التواطئية لبعض الأطراف في المجتمع الدولي والمسؤولية التقصيرية لأطراف أخرى فيه عن نشوء هذه الظاهرة الدموية غير المسبوقة.

إننا لا نكرر أنفسنا إذا قلنا إنه لو تصدى المجتمع الدولي لمسؤولياته منذ البداية؛ ولو فعلت حكومات الدول الأعضاء نظم الإنذار المبكر وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب بدلاً من اعتمادها سياسات الإنكار والمكابرة على الخطأ؛ ولو استمعتم لنداءاتنا وشكاوانا على مدى سبع سنوات من

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بمساعدة الدول على بناء قدراتها في مجال تجنب ومكافحة الإرهاب. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة احترام سيادة الدول ومبدأ الملكية الوطنية وأهمية التركيز على تنفيذ مشروعات ذات تأثير ملموس على المستوى الوطني في الدول المختلفة، بناء على طلب تلك الدول.

والنقطة الثاني تتمثل في أنه ليس من المعقول، في وقت يتم فيه اتخاذ قرار أممية هامة حول تجنب ومكافحة الإرهاب، أن تقوم بعض الأطراف بانتهاك تلك القرارات علانية عن طريق التحريض على الإرهاب، ودعم وتمويل وتسليح الإرهاب، وإيواء الإرهابيين، وتوفير الملاذ الآمن للإرهاب، وهي تعلم مسبقاً أنها لن تكون عرضة للمحاسبة أو المساءلة.

ولا بد إذا كنا جادين في مساعيها لتجنب ومكافحة الإرهاب أن تتم محاسبة كل من يدعم الإرهاب بدون استثناء، وبشكل أخص أي طرف يدعم الإرهاب.

وفي النهاية، أؤكد على أن مصر ستظل في طليعة الدول التي تعمل على تجنب ومكافحة الإرهاب. وأؤكد كذلك على رغبتنا الجادة في مواصلة التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة ومع كافة الدول الصديقة في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد حاضر ومستقبل شعوبنا.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): نعبّر بداية عن تقديرنا للجهود التي بذلها الميسران المشاركان، الزميلان الممثلان الدائم لـ لكل من فنلندا والأردن، وللخبريين القانونيين ولموظفي الأمانة العامة.

لقد استطعتم خلال أكثر من شهر من المفاوضات وجلسات الحوار الرسمية وغير الرسمية تحقيق المعادلة التقليدية المتمثلة في أن يخرج الجميع متساوين نسبياً في عدم الرضا. وهو أمر طبيعي في إطار ممارسات الاستقطاب السياسي والمالي الذي

كانت هناك حكومات في هذه المنظمة الدولية تسمى هؤلاء الإرهابيين الأجانب بأنهم "معارضة سورية معتدلة"! الإرهابي الأوروبي، والإرهابي الأسترالي، والإرهابي العربي، والإرهابي المسلم كلهم كان اسمهم "معارضة سورية معتدلة". وكانوا يسمونهم أيضا "جهاديين"، وذلك حينما كانوا يسفكون الدماء السورية. عندما كانوا يسفكون الدماء السورية كان اسمهم "مجاهدين"، وعندما كانوا يعودون إلى بلدانهم التي أتوا منها يصبحوا "إرهابيين". يحضرن في هذا الصدد ما قاله وزير خارجية فرنسا السابق لوران فابيوس في مراكش، بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، "إن الجهاديين الفرنسيين يقومون بعمل جيد في سورية". أما رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك، والذي كان يشغل منصب وزير داخلية فرنسا قبل أن يصبح رئيسا للوزراء، فقد قال شيئا أخطر من ذلك. قال: "أنا لا أستطيع أن أقوم بشيء لمنع الجهاديين الفرنسيين من الذهاب إلى سورية". وزير خارجية ورئيس وزراء لدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن قالا هذا الكلام عام ٢٠١٢. أما هؤلاء الإرهابيين الفرنسيين الذين أرسلوهم إلينا في سورية والعراق عندما عادوا إلى فرنسا أصبح اسمهم "إرهابيين".

لقد كان حريا بشركائنا في الأمم المتحدة أن يعترفوا في إطار المراجعة بأن هناك خلافات بين الدول الأعضاء في تعريف وتفسير مفهوم التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وبأن هناك خصوصيات واعتبارات وطنية تحكم مقاربات وتصدي كل دولة لظواهر ومظاهر التطرف. وبالمحصلة، فإننا نعبر عن أسفنا الشديد تجاه المقاربة التي انتهجتها بعض الوفود، التي وصلت إلى حد التهديد بقطع المساهمات المالية عن مشاريع وبرامج الأمم المتحدة الموجهة نحو بناء قدرات الدول في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف. ونذكر هذه الدول بأن الميثاق يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والاحترام المتبادل، وليس على مبدأ

تورط بعض الحكومات وأجهزة الاستخبارات في تدفق عشرات الآلاف مما يسمى المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أكثر من ١٠١ دولة عضوا في هذه المنظمة الدولية إلى كل من سوريا والعراق؛ ولو تم كل ذلك لكننا قضينا جميعا على هذه الظاهرة؛ ولما كنا نجلس اليوم في هذه القاعة نعالج ما بات يسمى خطر عودة هؤلاء الإرهابيين الأجانب إلى بلدان الموطن والإقامة أو إلى بلد ثالث كنتيجة حتمية لتواطؤ البعض ولا مبالاة البعض الآخر.

وبالمحصلة، نحن لا نعتقد بأن الأزمة تتعلق بالنصوص والأدوات القانونية اللازمة لمحاربة الإرهاب بقدر ما تتعلق بفقدان الإرادة السياسية لدى بعض الدول والحكومات في مجال محاربة الإرهاب، إلى درجة استخدام هذا الإرهاب كأداة عسكرية وسياسية تدخلية ضد بعض الدول الأخرى.

ثانيا، فيما يتعلق بموضوع منع التطرف العنيف، فإن بلدي، سورية، يجدد التأكيد على موقفه الراسخ بخصوص هذا المفهوم، وهو لا يزال يرى أن هناك استحالة في رسم خطوط واضحة بين التطرف، حين يكون مرتبطا بدوافع دينية وسياسية، وبين التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. والأمثلة واضحة لا تقبل النقاش، وقد سبق أن شرحناها في عدة مناسبات. فأنتم جميعا تعلمون أن الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب كانوا مصنفين من قبل أجهزة الأمن في حكومات بلدانهم كأشخاص متطرفين خطرين ولكن "غير عنيفين"، وكانوا يخضعون لأشكال مختلفة من المراقبة والرصد. غير أن ذلك لم يمنع من أن يكون "تطرفهم غير العنيف" هذا دافعا لأن يصبحوا مقاتلين إرهابيين أجنبيا وأن تسمح لهم حكوماتهم بالمغادرة إلى سورية والعراق، وأن يعود بعضهم لكي يرتكب هجمات إرهابية في بلد الموطن والإقامة، كما حصل في بريطانيا وبلجيكا وفرنسا، وهنا في الولايات المتحدة الأمريكية. وفقط للتذكير، كانت هناك حكومات تسمى هؤلاء الغرباء "معارضة سورية معتدلة".

الولايات المتحدة الأمريكية قد مانع ذكر أو منع التحريض على ارتكاب الإرهاب عبر الإنترنت بذريعة أن هذا يشكل تطاولا على حرية الرأي والتعبير. حرية الرأي والتعبير تمنع منع الإرهاب عبر التحريض عليه في الإنترنت! هذه آخر نقطة سمعناها.

إن قمة النفاق السياسي والأخلاقي تتمثل في أن تعتبر بعض الحكومات أن حرية الرأي والتعبير والتواصل هي أسمى من الحق الأساسي لكل إنسان في العيش بأمان وسلام بعيدا عن خطر الإرهاب. إننا، ومعنا الغالبية العظمى في هذه القاعة، لسنا سذجاً أيها السادة، ونعلم أن الدوافع وراء رفض بعض الحكومات لأي دور أمني في رصد الخطاب المتطرف والعنيف عبر الإنترنت إنما ترتبط بأهداف سياسية ضيقة وبمصالح اقتصادية واحتكارية لضمان استمرار السيطرة على السوق العالمية للتكنولوجيا والإنترنت. وبطبيعة الحال، لضمان استمرار السيطرة على تجنيد الإرهاب العالمي وإرساله إلى منطقتنا. ومن ثم، استجلاب جيوش الدول التي رعت هذا الإرهاب لكي تدعي أنها أتت إلى المنطقة لمحاربة نفس الإرهاب الذي أرسلته إلى منطقتنا.

ختاماً، إننا نؤمن بضرورة تطوير المنهج التقليدي في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب كل سنتين. فتصاعد مخاطر الإرهاب ونشوء أنماط جديدة له يتطلبان استجابة جديدة وجماعية تكون منزهة عن الدوافع السياسية الضيقة لبعض الحكومات، والتي تصل أحيانا إلى مستوى دعم الإرهاب وتهديد السلم والأمن الدوليين. نحن لا نطرح هنا استنتاجات أو فرضيات، بل نتحدث عن بنك من المعلومات والاعترافات تملكه حكومة بلدي عن جماعات إرهابية مسلحة وعن مقاتلين إرهابيين أجانب.

كما أننا نتحدث عن وقائع وحقائق في إطار العمل الأممي، وصلت إلى درجة اتباع بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن سلوكا يقوم على رفض طلبات إدراج أفراد

غير أخلاقي يعتبر أن حجم التمويل يمنح الممول السلطة لفرض موقفه السياسي على الآخرين.

ثالثاً، يعبر وفد بلدي عن تقديره للدعم والمقاربة الإيجابية التي أبدتها وفود العديد من الدول الأعضاء فيما يخص المقترح السوري - الإيراني المشترك لإصلاح منظومة وطرائق العمل المتبعة في مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما يضمن تطبيق معايير الشفافية والمشاركة والحوكمة. هذا المركز هو للدول الأعضاء، وليس لبعض الدول الأعضاء التي تموله. في ذات الوقت، نحن ندرك الدوافع السياسية التي تدفع بعض الوفود إلى التعتن ورفض معالجة الثغرات الجوهرية التي تشوب عمل هذا المركز، وهي ثغرات طرحناها وأيدت وجودها وفود من دول عديدة، من بينها دول أعضاء في مجلسه الاستشاري.

إن الجمهورية العربية السورية ستستمر في النأي بنفسها وفي عدم الاعتراف بعمل هذا المركز وأنشطته، باعتباره يشكل شذوذاً عن أطر ومناهج العمل الأممية من ناحية الشفافية والنزاهة والشمولية. كما سيستمر بلدي في معارضة أي مقترح لتمويل هذا المركز عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة، ما لم تتم معالجة المشاكل الجسيمة في آليات وطرائق عمله. ومعنى واضح تماماً، فإننا نرفض سيطرة حكومة دولة بعينها على إدارة هذا المركز وعمله وأنشطته، إلى درجة بات معها مجرد شركة خاصة تعمل داخل الأمم المتحدة.

رابعاً، إن حكومة بلدي كانت تتوقع، ومنذ بداية المشاورات غير الرسمية، أن وفود دول بعينها ستعارض كل مشروع فقرة يتضمن اقتراحات جديدة لمكافحة الخطاب التحريضي الإرهابي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وكانت متأكدة من أن ذات الوفود ستعارض التوافق على أي اتفاقية عالمية أو أي آلية أممية أو دولية لرصد خطابات التطرف والتحريض الإرهابية وعمليات التجنيد والتمويل والتخطيط للهجمات الإرهابية. وقد تطرقت إلى ذلك في بياني بالأمس عندما ذكرت أن وفد

وكيانات وجماعات على قوائم الجزاءات الخاصة بتنظيمي داعش والقاعدة، لا لسبب إلا لأن هذه الطلبات ترد من حكومة الجمهورية العربية السورية. قدمنا طلباً، منذ أكثر من عام، بإدراج تنظيم إرهابي اسمه حركة تحرير الشام، هيئة تحرير الشام، وعارض الوفد الأمريكي والبريطاني والفرنسي، فقط لأن الطلب مقدم من وفد الجمهورية العربية السورية. لكن مؤخراً، أدرجت الخارجية الأمريكية هذا الكيان على قوائم الإرهاب، فاستجاب مجلس الأمن وأدرج نفس الكيان على قوائم المجلس لكيانات الإرهاب. عندما قدمنا نحن الطلب، لم تمض الأمور، لكن عندما أدرجت الخارجية الأمريكية الكيان، مضت الأمور في مجلس الأمن، وأدرجه على قوائم الكيانات الإرهابية.

إننا ننضم اليوم إلى توافق الآراء انطلاقاً من إيماننا بأهمية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك على الرغم من شواغلنا الجدية إزاء بعض الفقرات، إلى جانب محاولات بعض الوفود إقحام عبارات ومفاهيم لا صلة لها بمكافحة الإرهاب ولا بأركان الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وهو الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في تشتيت جهودنا الجماعية في مجال مكافحة الإرهاب، وفي تحويل هذه الاستراتيجية إلى وثيقة غير قابلة للتطبيق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.